

إتفاق مصالحة ضمان نجاحه الخارجي حاضر.. ننتظر الداخلي!

كتب حسن عصفور/ صباح الخميس يوم 12 أكتوبر 2017 أعلنت القاهرة، اتفاقا تصالحيا أوليا بين حركتي فتح وحماس، على طريق إتفاق وطني شامل ينهي الإنقسام الوطني، ويعيد الاعتبار لمصالحة وطنية حقيقية وشاملة، يكون اساسها فصائل العمل دون استثناء، وتمهد لصياغة مشهد وطني جديد، تدخل به القضية الوطنية الفلسطينية مرحلة جديدة..

اتفاق التصالح بين الحركتين "الأكثر تمثيلا برلمانيا"، كان مقدمة ضرورية نحو الإتفاق الشامل، ليس لمسؤولية الأطراف الأخرى عن "نكبة الانقسام" فتلك هي مسؤولية فتح وحماس لا غير، لكن لا اتفاق دون الكل الوطني، ولا مسار سياسي دون هذا الاتفاق، ولا إحترام للمثل الشرعي الرسمي دون وحدة وطنية، وذلك الدرس الأبرز - الأهم الذي أدركته القيادة الفلسطينية الأولى منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة بقيادة الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات.. وحرص عليها حتى ساعات ما قبل تنفيذ حكم الإعدام به بيد دولة الكيان وأدواتها التي تشعبت..

سنكون أمام مشهد، سيراه غالبية الشعب الفلسطيني، مشهدا مكررا له فرحته الأولى، لكن الخوف المشروع جدا، ان يصبح مشهدا مملا لما سبق تكرارا لذات المشاهد، قبل وعناق وابتسامات وغالبية الوجوه، مع بعض تعديلات قد يكون لها دورا خاصا في تصويب مسار "الملل الوطني" ..

ومع إدراك أو تأكيد، شبه يقيني، أن هذا الاتفاق ليس كما سبق، فالحرص - الشك واجب وضرورة، رغم انها المرة الأولى التي يكون هناك "رغبة دولية - إقليمية" في إنهاء الانقسام الوطني الفلسطيني، وأيضا ليس كلها من اجل المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، بل لكل طرف منها غايته وأهدافه، بعضها يلتقي وبعض أهداف الشعب الفلسطيني، وبعضها خلافا لها، لكن الجوهرى هو ذلك "التوافق الغريب" على تلك الضرورة، أن لا إنقسام بعد..

ولذا فتلك ضمانة هامة وجديدة عما سبقه من اتفاقات، ومعها ضمانة تبدو مختلفة نسبيا، طبيعة الرعاية المصرية، دورا وموقفا، حيث الفعالية فاقت كثيرا كل ما سبق، رغم ما كان لجهاز المخابرات برئاسة الراحل الكبير عمر سليمان ومساعديه الذين كان لهم بصمة خاصة، من حضور ودور، لكن الجديد تمثل في

إضافة بعدا سياسيا للدور المصري، حيث كانت الشقيقة الكبرى تتجنب ذلك، لكن مصر اليوم قالتها صراحة لا تسوية سياسية دون اتفاق، ومصر لها مصلحة سياسية بتلك. ولذا اختلف المشهد دورا وفاعلية، منها زهاب وفد المخابرات برئاسة اللواء خالد فوزي الى شقي بقايا الوطن، ورسالة الرئيس السيسي عبر شريط مسجل الى اللقاء المشترك في غزة، وهي سابقة لم تحدث قبلا، ما يؤكد تطورا مصرياً في الدور والرعاية..

المصالحة الفلسطينية، باتت ضرورة إقليمية - دولية لأن هناك تفكير نحو صياغة "تسوية سياسية" للمنطقة برمتها، بدأت ملامحها في سوريا وتمر الى ليبيا ولن تترك اليمن بعيدة، لكن القضية المركزية تبقى قضية فلسطين والصراع مع دولة الكيان، فمهما كان من "تسويات جانبية" لقضايا حساسة، لن يكون هناك إستقرار إلا بتسوية للقضية الفلسطينية متفق عليها اقليمياً ودولياً، بعد تجارب الاتفاقات السابقة.. سواء اتفاقات ثنائية أو عربية متعددة وتحديدًا بعد مؤتمر مدريد الذي لم ينجب شيئاً رغم كل ضجيج الدعاية الأمريكية في حينه..

ولكن كل تلك التطورات - الضمانات المصرية والدولية - الإقليمية لن تكون بديلاً عن ضمانات الفعل التنفيذي المطلوب لتحويل الاتفاق الى حقيقة سياسية، تعيد صياغة النظام السياسي الفلسطيني وفق المكتسب السياسي وليس استناداً للهزائم السياسية.. والفرق كبير وجدا بين مشهديهما..

ضمانات الفعل الفلسطيني وأدواته تستحق قراءة موسعة، خاصة وأن اتفاق العمل سيفتح الباب لتطوير كل منظومة العمل الفلسطيني، منظمة وسلطة الى حين الاتفاق الوطني على إعلان دولة فلسطين..

هل لنا أن نتفاءل بجديد اتفاق القاهرة أكتوبر 2017.. نعم.. نعم.. ولكن، وتلك هي المسألة، ما هي تلك الـ"لكن الفلسطينية".. هذا ما سيكون مكاناً للقراءة السياسية قادماً..

ملاحظة وتنويه: وسط زحمة لقاءات القاهرة السياسية بما تحمله من أمل.. يأخذنا فيلم "واجب" الفلسطيني ومخرجه أن ماري جاسر وبطله الفنان الكبير محمد بكري لمساحة فخر وطني.. الفيلم سيكون العربي الوحيد في مهرجان لندن

السينمائي.. فلسطين أغنى حضورا ممن يحاولون تشويه مسارها العظيم.. شكرا
أن.. شكرا محمد و"واجب" كم علينا فرحا وفخرا بكم!

أقوال الرئيس عباس "الميليشاوية" ..بؤس سياسي كامل!

كتب حسن عصفور/ في مقارنة سريعة جدا، منذ توقيع اتفاق التصالح بين
حركتي فتح وحماس، برعاية مصرية فاقت كل ما سبقها لتوفير ظروف مختلفة،
يوم 12 أكتوبر 2017، سنجد أن هناك فرقا كبيرا في قوة الدفع نحو مسار التنفيذ،
لصالح حماس التي تفوقت جدا على حركة فتح..

حماس، قيادة ورئيسا تولت بشكل مباشر تسويق الاتفاق وشرحه في قطاع غزة،
حيث التقت مع مختلف القوى السياسية، وفعاليات شبابية واقتصادية، ولم يكن
ينقصها سوى لقاء المرأة الفلسطينية، ولمع نجم يحيى السنوار بهذه المهمة، التي
عكست فيما قال بمختلف اللقاءات روحا وحدوية عالية، وحرصا على الوحدة
والتوحد، لا سابق له في قيادة حماس.. لقاءات أحدثت رد فعل إيجابي على سلوك
حمساوي يبدو مختلفا عن "الغطرسة السياسية" التي حكمتها في الزمن الماضي..

وخارجيا، برع قائد حماس العام اسماعيل هنية في "ديبلوماسية الهاتف
المحمول"، فطاف على عدد من القادة ملوكا وإمراء ورؤساء ورؤساء وزارات
ووزراء خارجية، حركة تفاعل تعيد الذاكرة الى بعض من الخالد ياسر عرفات،
في التواصل السياسي، مدرسة عرفاتية كانت "نموذجا" يتحدث عنها الجميع..

وبالتزامن مع ديبلوماسية الهاتف المحمول لقائد الحركة "أبو العبد"، طافت عدة
وفود منها للقيام بزيارات كانت الأبرز زيارة ايران، وما حملت من عودة الروح
لما كان يوما، وفي طريقها الى سوريا عبر بوابة طهران وحزب الله..

نشاط سياسي - ديبلوماسي، رافقته حركة إعلامية واسعة، وبدت حماس لأول
مرة وكأنها "أم الولد"، فيما إنكشيت حركة فتح إنكماشاً غير معهود لمفجرة
الثورة الفلسطينية المعاصرة، وقائدتها منذ الانطلاقة عام 1965، توارت وكأنها
قبلت ان تجلس الى الخلف من "سائق قاطرة الفعل التصالحي"، إما مترقبة أن

يحدث "صداما" يكسر رقبة السائق، أو أنها أصيبت بفعل فاعل معلوم، بوهن لم تعد تقدر به على مزاحمة "القوة السياسية الشبابية" لحركة حماس، التي أنتجها مؤتمرها الأخير، فمنحها قوة وقدرة وطاقة لتبدو وكأنها من يرسم المشهد الفلسطيني، في حين خرجت فتح من مؤتمرها أكثر "وهنا" مما كانت عليه، حتى أنها خذلت أحد أبرز قادتها مروان البرغوثي في أسره.. وما حدث من "صداع" مع تيار الإصلاح بقيادة النائب محمد دحلان.

لم يقف الأمر عند "وهن الحراك" الفتحاوي، بل وصل الى أن يتحدث الرئيس محمود عباس، الذي لم يتصل بأي من زعماء العرب ليبلغهم ما كان واجبا عليه، حتى اللقاء مع الملك الأردني جاء بعد اسبوعين وفي طريق سفره لرحلة خارجية، عبر تصريحات لوسائل إعلام صينية، نشرتها وكالة "شينخوا" يوم 23 أكتوبر، قال فيها كلاما محصلته الفعلية اعلان رسمي بعدم اكمال مهمة الاتفاق، بل وعدم العودة الى قطاع غزة، إلا ضمن "شروط سياسية - أمنية جديدة"، ليس ضمن الاتفاق وبالقطع ليس ضمن روحه..

يقول الرئيس محمود عباس: "نريد من المصالحة الوحدة، وأن لا يتدخل أحد في شؤوننا الداخلية لأننا لا نتدخل في شؤون أحد، ونريد أي دولة في العالم تقدم مساعدة أن يتم ذلك من خلال السلطة الفلسطينية". وهذه فقرة معلومة تماما لمن يرسلها، فلم تعد خافية أنها موجهة لدولة الإمارات التي تبنت تكاليف المصالحة المجتمعية وكذلك إزالة آثار الانقلاب، خاصة أنه لم يجرؤ يوما بقول كلمة كهذه لقطر، التي قدمت لحماس وليس للمجتمع مليارات، لكنه كان "ملجما" لأسباب يعلمها كل طفل فلسطيني..

ويضيف الرئيس محمود عباس قائلا "يجب أن تكون هناك سلطة واحدة وقانون واحد وبندقية وسلاح واحد بحيث لا تكون هناك ميليشيات.. ولا نريد أن نأخذ نماذج الميليشيات لأنها غير ناجحة وهذا ما نقصد به من المصالحة وما نعمل عليه".

وبقراءة ضوئية لهذه الكلمات، نعلم أن عباس يريد إنهاء "ظاهرة السلاح في قطاع غزة" وما يراه من "ميليشيات" منتشرة، من خلال المصالحة، أي أن الهدف الأسمى الذي أجبره على التوقيع ليس العمل على تحقيق الهدف الوطني

بإنهاء الاحتلال وإعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة، رغم انه الإنجاز السياسي الوحيد الايجابي لكل عهده منذ إغتيال الخالد، بل من أجل "إنهاء ظاهرة الميليشيات والسلاح" ..

طبعاً، لا حاجة لترجمة أن تعبير "الميليشيات" في القانون العباسي هو "الأجنحة العسكرية" للفصائل الفلسطينية، ومنها على سبيل الذكر، كتائب شهداء الأقصى وهي كتائب فتاوية، وكتائب عز الدين القسام، التي تتفوق عدة وسلاحاً وقوة على أجهزة الرئيس عباس الأمنية بأضعاف مضاعفة، وأصبحت بقوة جيش مدرب، ومعها "سرايا القدس" الجناح العسكري لحركة الجهاد، وهي قوة عسكرية يمكن اعتبارها الثانية بما تمتلك بعد كتائب القسام في قطاع غزة، وكتائب أبو علي مصطفى "الجبهة الشعبية"، و"المقاومة الوطنية" للجبهة الديمقراطية، وهناك كتائب خاصة تكونت بحكم واقع قطاع غزة، تتحكم في الكثير منها حركة حماس..

نعلم أن اسرائيل وأمريكا تريدان من المصالحة إنهاء هذه الكتائب وأسلحتها، رغم ان واشنطن مستعدة لتأجيل بحث هذا المطلب، لكن ان يكون هو مطلب رئيس السلطة وحركة فتح، فتلك هي السخرية الكبرى، والأكثر هزلة أنه لا يجرؤ أن يقدم على نزع بندقية منها..

تصريحات عباس تلك، ليست سوى فقائيع صابون سامة تبحث موتاً "رحيماً" لاتفاق التصالح.. فهل تصبح هذه الأقوال بداية تدمير بناء سياسي يراد له أن يكون لضرورة إقليمية، قبل أن يكون وطنية، أم هي بداية النهاية لمن لم يعد يدرك دوره ووظيفته الوطنية.. سؤال يرسم التفكير قبل الإجابة!

ملاحظة: تصريحات رئيس دولة الكيان ريفلين ضد ننتياهو تصلح لأن تعمم من خلال مؤسسات السلطة الرسمية.. تصريحات فاضحة للوجه الفاشي لرأس الطغمة الحاكم!

تنويه خاص: فنزيولا تنتصر رسمياً وتقهّر السواد السياسي الأمريكي وتحالفه المحلي، بعد أن حلف 4 من 5 حكام ولايات معارضين.. الحق يهزم الباطل بقيادة شجاعة تبني وليس متهاكمة وتخطف!

التصالح الغائب عن "الإعلام الرسمي"!

كتب حسن عصفور/ حركة التصالح التي بدأت عمليا بذهاب وفد "حكومة الرئيس عباس" الى قطاع غزة، وإعلان الوزير الأول رامي الحمدالله، انهم تسلموا ما يجب أن استلامه، وطاف بعض الوزراء والموظفين "الساميين" في زيارات محسوبة على بعض المكاتب الوزارية في قطاع غزة..

وفد حكومة الرئيس عباس، عاد "فرحا جدا" بما كان من أهل القطاع نحوهم، رغم كل إجراءات "البطش" السياسي - العقابي، بل والتي يمكن وصفها بالمجازر الانسانية، المنفذة بأمر "الكبير"، لكن روح الوحدة - التوحد انتصرت مؤقتا على حركة الواقع، ولذا كل مؤشرات الزيارة تؤكد ان حماس أكثر من "جادة" للمضي قدما لتنفيذ ما كان في "إعلانها المفاجئ" بعد "تفاهات القاهرة"، وحتى ساعته دون أي "مقابل سياسي"، بل ربما العكس رسائل فتحاوية -عباسية سلبية وتهديدية..

وبعد "الفرح الحكومي المؤقت" بالعودة الى القطاع، والمغادرة الى "المقر الرسمي" بشمال بقايا البقايا من الوطن، كان التقدير أن يحتل الوفد الحكومي "الإعلام الرسمي"، المفترض نظريا انه جزء من ادوات العمل، ويظهر الوزير الأول ومن رافقه كل في مجاله ليتحدث عن تلك العودة، ليس كي يشكر أهل القطاع، فهم لا يحتاجون "شكرا بلاغيا"، كونهم يعلمون ما لهم وعليهم، خلافا لما يسمى "قيادة"، ولكن حضورا اعلاميا لتبدأ حركة "التصالح الوطني" مؤسساتيا وليس فقط على موائد الغذاء الكلامي..

أي مفارقة تلك، التي لم يفتح "الإعلام الرسمي"، اي مساحة حقيقية لوفد الحكومة رئيسا وأعضاء، ومنهم عضو مركزية ومدير المخابرات "الرجل العباسي القوي" اللواء ماجد فرج، حيث احتلت "وشوشاته الخاصة" مع قائد حماس في قطاع غزة يحيى السنوار، مكانتها في وسائل اعلام عالمية تجنبها اعلام الرئيس عباس..

فتح باب الاعلام لتغطية ما بعد الرحلة أكثر قيمة بكثير من تغطية موائد الغذاء الخاصة، التي كان هدفها معلوما تماما، إلا أن ذلك لم يكن جزءا من برامج

وسائل الاعلام "العباسية" تلك، بل المفارقة الأهم أنها لا تزال تحظر تغطية اي خبر يتعلق بحركة حماس..

المسألة هنا ليس بحثا عن خبر في وسيلة لا نعلم مدى تأثيرها الحقيقي على الشعب الفلسطيني، لكنها تعكس موقفا "رسميا" من صاحب الأمر في حركة فتح، حول كيفية التعامل مع تطورات الحدث "الأبرز" فلسطينيا، بل وربما الأهم إقليميا في الوقت الراهن، كونه يرتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات المقبلة في المنطقة، لما لفلسطين القضية من أثر وتشابك مع مختلف قضايا المنطقة، وليس عبثا التكرار الذي يعلم (...)، بأنها لب الصراع..

الاستمرار في سياسة "الحظر" الاعلامي من قبل اعلام السلطة الرسمي هو مؤشر على عدم اقتناع هذا الطرف بأنه يبحث حقا عن إنهاء الانقسام، بل وكأنه يسير مرغما في حقل من الغام، ولا زال "الشك السياسي" هو السيد الناظم لمجمل التوجه والقرار حتى ساعته!

يبدو أن "ثقافة التمكين" بدأت تنتسل الى فريق الرئيس عباس، على أمل أن يجد "عثرة" في طريق التصالح القائم، ليصرخ على الطريقة "الفيثاغورية" وجدتها.. وجدتها.. وجدتها.. ألم نقل لكم!

أيام وتبدأ حركة اللقاءات في القاهرة، الثلاثاء المقبل 10 أكتوبر 2017، ولا تزال فتح وفريق الرئيس عباس يتحدثون بكل "أشكال الريبة"، بل والارتباك وعدم "التوازن" فكل منهم يتذكر شرطا للحديث عنه، حتى وحدتهم في "التشريط السياسي" مفقودة، لا زالوا غير قادرين بلورة الشروط، خاصة ما يتعلق بسلاح حركة حماس، والواقع الأمني في قطاع غزة.. كل يقول ما يرى وفقا ما يجب أن يرسل رسائله..

ايام وتنطلق اللقاءات ما يفترض من فتح واعلامها "الرسمي" (الحكومي) والخاص الحزبي"، أن يعلن خريطة طريق جديدة تتناغم وروح التصالح الوطني، ولا يعني ذلك رفع كل أشكال "الحظر" عن حماس ونشاطاتها. لكن تمهيدا لما سيكون لا يضر بعضا من "حسن النوايا الاعلامية".. ولا ضرر لقاء مع رئيس حركة حماس اسماعيل هنية لتبدأ رحلة "التطبيع" الاعلامي عليها تخفف بعضا من مخزون الكراهية المتبادل..!

ملاحظة: أجهزة الأمن في قطاع غزة أعلنت عن اعتقالها "خلية داعشية"، بعض أنصار حماس يفضلون تسميتهم أصحاب "فكر منحرف"، لكن وزارة الداخلية لم تعلن شيئاً عن ذلك.. ليش طيب يا رامي!

تنويه خاص: بعد قرار أمريكا بخصوص د. رمضان شلح وقفت فصائل العمل الوطني كافة تدين ذلك الإرهاب عدا حركة فتح - المؤتمر السابع.. لعل المانع خير مش أكثر..!

"التمكين العباسي" على الطريقة الإخوانية - الأردوغانية!

كتب حسن عصفور/ لا ضرورة للبحث في "تفاصيل" السلوك الخاص بمحمود عباس رئيس حركة فتح، ورئيس سلطة الحكم المحدود جداً، عن "كراهيته" لإنهاء الانقسام الوطني، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني وفق رؤية سياسة موحدة، فمنذ الانقلاب الحمساوي عام 2007، والذي كان عباس نفسه "شريكاً" به من خلال توأته مع الولايات المتحدة ودولة الكيان لاجراء الانتخابات التشريعية عام 2006، وهو يذهب بعيداً لترسيخ الانقسام الوطني، بكل السبل الممكنة..

وما يحدث مؤخراً ليس بمفاجأة سياسية مطلقاً، من كونه يتعمد أن لا يفتح باب "التصالح الوطني" من خلال المؤسسات التي يسيطر عليها، أو المنطقة الجغرافية التي تقع تحت سيطرة أجهزة أمنه "النسبي"، مكملًا خطواته نحو قطاع غزة..

وكي لا يقال أن هناك "ظلم وتسرع" في الحكم على "الرجل الثمانيني" الذي يحكم بثلاث سيوف، 2 منها أمني، معلومان جداً، والثالث سلاح المال في السلطة والصندوق القومي ضد المواطن والفصائل، لندقق في سلوك عباس فصيلاً وأجهزة في الضفة الغربية، قبل قطاع غزة، وموقفه من "التلاحم - التوحد الوطني"، ليس مع حماس بل مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، التي أحالها الى "ديكور" سياسي بلا أي قيمة أو قدرة، ولم يعد يحترم لها أي قرار ما لم يكن هو يريد..

عباس كرس "الانقسام الداخلي" داخل صفوف منظمة التحرير، وعمليا "خطف" الشرعية متحصنا بقوة "خارقة" يعلم كل وطني من هي ، ولو تجرأ عباس وفتح باب النقاش - الحوار العلني في الضفة الغربية، وأوقف اسلحته "الإرهابية" ضد أهلها لمدة إسبوع واحد فقط، وتعهد بعدم المساس بمن ليس معه، سيدرك حقا من هو وما يمثل، ليس ضمن استطلاعات الرأي بل ضمن حركة تعبير شعبية..(بالمناسبة أغلب الانتخابات التي تجري لا تكسب بها فتح وفي المخيمات غالبية لجانها يسقط مرشحي عباس لصالح مرشحي تيار الإصلاح، وآخرها مخيم قلنديا).

ومسبقا نقول له لو كنت رئيسا للشعب الفلسطيني حقا، وتملك شعبية "طاغية" كما يطبل لك فريقك، لتقم بزيارة شارع في رام الله، أو مخيم مجاور لمكتبك، ولا يحدث لك ما حدث خلال "العرضة الرمضانية"، التي إنتهت بقذف ما قذف عليك عام 2003 أمام المجلس التشريعي" ..

الانقسام الحقيقي ليس بين فتح وحماس، أو بين قطاع غزة والضفة، بل هو ما يحدث في المؤسسة الرسمية الفلسطينية، بكل أجنحتها سلطة ومنظمة، تنفيذية وتشريعية، وليت أحد من السادة يخرج ويبرر لماذا تم الغاء المجلس التشريعي، ومتى عقد آخر مجلس مركزي فلسطيني رغم انه تحت سيطرة عباس المطلقة ماليا وأمنيا..

الانقسام ليس ما تم توقيع التصالح عليه في مصر، بل هو ما تتعرض "الشرعية الفلسطينية"، ويبدو أن محمود عباس يدرك يقينا أن "الوحدة السياسية" الجديدة ستكون نهائية حقيقة ورسمية لمسار الاستبداد الذي اعتاش عليه منذ الانقلاب الحمساوي، والذي كان هو وقبل حماس أكبر المستفيدين منه، بعد أن أصبح يتصرف بفرديّة مطلقة وتسلط لا مسبوق في النظام السياسي الفلسطيني، باسم مواجهة الانقلاب..

ولأن عباس يدرك جيدا، ان الوحدة الوطنية - السياسية لو حدثت حقا، هي نهاية عهد تسلطه واستبداده، وكونه لا يملك قوة الرفض لها علانية، لأن ذلك طالبا رسميا لمن وقف لمساندة "حكمه المهزوز جدا" في الضفة الغربية، لذا يعمل بكل السبل لتأخير وتعطيل المسار، عله يحدث طارئ ويعود متفوقعا في "مقاطعته".

ولكي يستمر التعطيل، وانتظار "مفاجئة تخريبية" لجأ عباس الى استخدام "النظرية الإخوانية والأردوغانية" فيما عرف بـ"التمكين" و "الدولة العميقة"، فالإخوان بعد أن فرض فوز محمد مرسي فرضا بغير وجه حق، ومصر كلها تعلم حقيقة الفائز، وكيف أن أمريكا تدخلت بارسال قائد المنطقة المركزية لقواتها في المنطقة الى القاهرة وتم تأجيل نتائج الانتخابات ساعات لما بعد انهاء لقاء المسؤول الأمريكي مع المشير طنطاوي، لتعلن نتيجة فوز مرسي وليس احمد شفيق..

"التمكين"، نظرية ابتدعها الإخوان، وخاصة نائب مرشدهم خيرت الشاطر، للتحكم في كل مفاصل "الدولة المصرية"، وتثبيت من هو منهم أو موال لهم، دولة الإخوان الكاملة، ولم ينتظر الشعب المصري كثيرا، حتى خرج عشرات الملايين، (وكالات الأنباء العالمية قدرت الرقم بثلاثين مليون مصري) ليسقطوا "حكم المرشد"، وبالتالي اسقطوا "نظرية التمكين" ..

وبعد ما قالوا أنها محاولة الانقلاب في تركيا، والتي يقال أن "الموساد" الاسرائيلي من أخبر أروغان بها، وكذا المخابرات الروسية، بدأ الحديث عن ضرورة الخلاص مما يسمى بـ"الدولة العميقة"، ما يتطلب "تطهيرا واسعا" لكل من ليس "أردوغانيا"، حركة مستمرة ولم تنته بعد، ويبدو أنها لن تنتهي كونها السلاح الأهم لفرض "حاكم – حكم مستبد"، تمكن عبر اجراءات متلاحقة من تغيير طبيعة الحكم وأسس، وايضا تحت ذريعة محاربة أنصار "الدولة العميقة" ..

يبدو ان الجهات "الناصحة" لعباس قدمت له تلك النصيحة ليس لخدمته، كما يظن واهما، بل من أجل حفر "قبره السياسي" بيده، وينتهي به المطاف الى نهاية لا سابق لها، في المشهد الفلسطيني..

حماس تملك قوى وحضور أمني وسياسي ومالي يفوق الآن قوة نظام عباس في بقايا الضفة والقطاع، ويضاف لها، بعد أن تبدأ حكومة التصالح عملها، تشكيل تحالف وطني جديد اساسه مواجهة الاحلال ومواجهة تسلط عباس، قد يضم حماس والجهاد وبعض فصائل منظمة التحرير ولو تشكل تيار سياسي جديد من انصار النائب دحلان، سيكون جزءا هاما من هذا التحالف..

عباس وقع في "فخ التمكين" ومنه ستكون النهاية ليس له فحسب، بل ستبدأ تدمير حركة فتح..

قبل فوات الأوان ليقف أبناء "أم الجماهير" ضد المؤامرة الجديدة على حركتهم، التي بات عنوانها اليوم "أبطال التنسيق الأمني" مع سلطة الاحتلال.. قبل فوات الأوان.. تحركوا!

ملاحظة: حسين الشيخ، عنوان فتح الجديدة، يقول أن هناك 3 أشهر ونصف لنتمكن اللجان القانونية من تقييم عملها، وهو ما يعني أن لا رفع للعقوبات - الجرائم العباسية قبل ذلك.. إنتظروا يا أهل غزة!

تنويه خاص: ننتياهو أفندي، يبحث سن قانون خاص لتحصين رؤوساء الحكومات من التحقيق في قضايا فساد.. التفكير بذاته، وليس القانون لو حدث، هو إقرار بالفساد.. بس عنا ما في داعي لأن القانون كله الآن بيد من يحمي الفساد الحقيقي!

"الجنرال" عشقي.. وكلام المهزلة!

كتب حسن عصفور/ منذ أكثر من عامين، وبالتحديد في يونيو عام 2015 نشرت صورة لشخصية سعودية لم تكن تحظى بـ"مكانة إعلامية" مرموقة، "أنور العشقي"، مع دوري غولد مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية في واشنطن، لتبدأ معها كشف بعض اللقاءات "السرية" التي حدثت بين تلك الشخصية السعودية وشخصيات اسرائيلية "ليكودية"، عبر سنوات سابقة..

وبعد عام من نشر الصورة الشهيرة، كشفت وسائل اعلام عبرية عن قيام "الجنرال عشقي"، كما تفضل تلك الوسائل تسميته، بزيارة علنية الى دولة الكيان، وعقد لقاءات مع شخصيات سياسية وأمنية متعددة، لكن الأهم لم يكن في كشف تلك الزيارة لأول شخصية سعودية حملت مناصب "رسمية"، وعمل مستشارا ووصل الى أعلى رتب عسكرية في الجيش السعودي، بل فيما فضحته وسائل الاعلام العبرية، أن من قام بترتيب زيارة "عشقي"، هو "اللواء" جبريل

الرجوب الذي يشغل الآن، أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح (الرجل الثالث من حيث التسلسل التنظيمي)..

تفاخر عشقي في حينه، بتلك الزيارة ورضى الرئيس محمود عباس وجماعته عنها، زيارة فتحت طريقا جديدا في الاتصالات السعودية مع اسرائيل، كان أبرزها قيام مدير المخابرات السعودي خالد الحميدان، وبتنسيق مع مخابرات السلطة الفلسطينية بزيارة تل أبيب ورام الله، في شهر فبراير 2017، حسب ما نشر موقع "دييكا" الإخباري العبري..

لن ندخل في نقاش كيف ولما وعلى اساس ماذا تقوم تلك الشخصيات بمثل هذه الزيارات لدولة الكيان، وهي لا تقيم معها علاقات "رسمية علنية"، فالجواب سيكون سريعا، أن السلطة الفلسطينية (الشرعية الرسمية وممثل الشعب) هي من يقوم بترتيب وتنسيق تلك الزيارات، ورغم أن بعض القول ليس دقيقا، فليس تلك هي القضية التي تشغل بال الشعب الفلسطيني، كون الاتصالات العربية مع الكيان تسير بأسرع مما يعلن وبكثير..

ما يهم الشعب الفلسطيني، من عشقي أو من اي زائر عربي رسمي أو شبه أو باحث عن "شهرة" ما، أو تشارك اقتصادي وتجاري، أن لا ينصب من نفسه "قاضيا" أو "مرشدا" للشعب الفلسطيني في كيفية التعامل مع دولة الكيان، وقبله لا يجب أن يتحدث فيما لا يعلم كثيرا..

يوم الثلاثاء 24 أكتوبر خرج "الجنرال عشقي" عبر قناة روسيا اليوم، ليكشف عن أن العلاقات السعودية مع اسرائيل تحمل بعدا "إنسانيا وفكريا وعلميا"، وليس بعدا "سياسيا"، والحقيقة أن هذا القول يثير من الصدمة أضعافا مضاعفة لو انه اعتبر اللقاءات لها "بعد سياسي" بحثا عن سبل تطبيق المبادرة العربية للسلام، فقول كهذا، رغم لا شرعيته عمليا في الوقت الراهن، أكثر قبوللا من أن يعتبر العلاقات ضمن السياق الإنساني والعلمي "ومعها" "الفكري"..

لا نعلم حقيقة "البعد الإنساني" أو "الفكري" الذي يتحدث عنه هذا "الجنرال" بين دولة ارتكبت من جرائم الحرب ما يكفي لأن يتم مطاردة غالبية قادتها منذ 1948 بداية الجرائم العلنية حنت تاريخه، كمجرمي حرب، وكاد أن يكون ذلك واقعا،

بعد تقرير غولدستون 2008، لولا تخاذل رئيس الشعب الفلسطيني وتقديم التقرير "قربانا" للإدارة الأمريكية، ويحرم الضحايا من حق منحهم إياه الأمم المتحدة..

أما البعد "الفكري"، فليت لنا ان نعرف عن تلك "الأعمال الفكرية" المتبادلة بين مفكرين سعوديين واسرائيليين، وفي أي مجالات يمكن ان تكون قد حدثت، وما قدم هؤلاء لدولة الكيان، مقابل ما قدمته دولة اليكان للعربية السعودية..

جنرال عشقي، تجاهل ان العلاقات التي أشار لها هي "حلم دولة الكيان" وهي جوهر التطبيع الحقيقي، والعلاقات السياسية قد تكون أضعف أشكالها، بل أنها قد لا تنتج "تطبيعا حقيقيا"، ولعل المثل المصري وكذا الأردني نموذجا يحتاج عشقي وأمثاله الى دراسته، وكيف يحاصر ممثلي الكيان حصارا لا مثيل له من شعب مصر والشعب الأردني..

وليت الجنرال إكتفى بتلك السقطات السياسية الكبرى، لكنه أصر أن يذهب بعيدا في السقوط السياسي عندما رأى أن "غالبية الاسرائيليين تريد السلام" وأن المتشددين ليسوا سوى قلة قليلة، وليت هذا الجنرال قرأ ما قاله رئيس دولة الكيان قبل أيام فقط عن فاشية ننتياهو وحكومته، وليته تابع ما يقوله أبناء جلدتنا الذي حفروا الأرض والصخر تمسكا بأرضهم..

جنرال عشقي، لم يكتف بتحسين صورة الكيان، وإزالة البعد الإرهابي عنه، باعتبار قلة قليلة هي المتشددة، كما هي في بلاد العرب (وقاحة سياسية غير مسبوقة).. لكنه تطوع متحدثا عن استعداد اسرائيل للتفاوض والتخلي عن المستوطنات كما حدث في غزة (نموذج للجهل السياسي)، وقفز كليا عن تصريحات ننتياهو "صديقه الخاص" عن أن المستوطنات بالصفة هي جزء من "أرض اسرائيل وأن عهد التخلي عن أي مستوطنة قد إنتهى"، وهذا ليس موقفه وحده بل هو أيضا موقف زعيم حزب العمل الجديد "المعارض"!!

سيد "عشقي"، تواصل كما تحب فيما يخصك ويخض مصالحك التجارية وغيرها، لكن إحتفظ بنصائحك لذاتك، أو لمن يدير حركتك.. فما نطقت ليس سوى شهادة براءة ذمة للفاشيين في دولة الكيان، وشعب فلسطين قطعاً لن يسمع لك ولن يستمع منك.. كفانا خزيا بملك!

ملاحظة: متى يمكن لنا أن نقرأ ونشاهد تصريحات يحيى السنوار قائد حماس في غزة على وسائل الاعلام الرسمية.. معقول تنتشروا لقادة الكيان وتتجاهلوا "شريك التصالح" ..مش حلوة بحقكم طيب!

تنويه خاص: انقلاب حماس من الأزمة السورية وتصريحات العاروري تستحق قراءة مختلفة، ولكن هذا الانقلاب يحتاج لتفسير وقبلة لإعتذار للشعب الفلسطيني..لنا وقفة لو كان للعمر مكانا بعد!

"الحكمة السياسية" ..أرقى أشكال الكفاح!

كتب حسن عصفور/ سادت في العصر الحديث، المقولة الثورية، أن الكفاح المسلح هو أعلى أشكال النضال"، مقولة سجلت حضورا طاغيا لدى جيل واسع من أنصار الثورات في مختلف القارات ولعبت دورا هاما في ثقافة قوى الثورة الفلسطينية، خاصة قوى اليسار منه، التي اعتمدها كمبدأ الانطلاقة لفعلها في مواجهة المحتل الاسرائيلي، ومحاولة لجذب جيل من الشبيبة اصابه الإحباط بعد هزيمة يونيو 1967..

ورغم ان المقولة الثورية، لم تؤكد صوابها العملي في غالبية المحطات السياسية، لكنها فرضت منطقتها على مجمل حركات التحرر، وسادت على مقولة "ماوية" أن الكفاح المسلح هو الشكل الوحيد للمقاومة، صراع المفاهيم لم يكن "لغويا"، كما قد يبدو من "حركة تبادل الكلمات"، بل كانت جزء من حركة "صراع فكري - سياسي" في الحركة الثورية العالمية، خلال النهضة الكفاحية الواسعة للتحرر الوطني من الاستعمار وقواه وممثليه..

فلسطين كانت حاضرة جدا في ذلك "الجدل الفكري" بين الشكل الأعلى ام الوحيد، نقاش ساد زما خاصة بين فصيلي اليسار المسلح "الشعبية والديمقراطية"، وإنحاز الشيوعيين في حينه الى الأعلى كونه الأقرب لرؤياهم في استخدام كل أشكال النضال، وان ارتقاء شكل عن آخر، تفرضه الضرورة وليس الرغبة فحسب، نقاش خلق حركة جدل عمقت المفاهيم النظرية للثورة

اللسطينية، التي تفتقدها راهنا مختلف أطراف حركة التحرر الوطني بشقيها "العلماني" و"الإسلاموي" ..

إن ضعف البعد الفكري في الحركة الفلسطينية، انهك كثيرا عمق الفكر السياسي لتلك الأطراف، وبات الشعار أو حتى الهدف رهن رد فعل أو اللحظة ذاتها، ما أوصل مجمل الحركة الوطنية الى حالة من "التيه السياسي" في الصراع مع العدو الاسرائيلي..

البحث في هذه المسألة، يرتبط بالواقع في قطاع غزة، وعلاقته بأشكال المقاومة أو سبلها وطرقها مع دولة الكيان، وبرزت بشكل صارخ بعد لحظات من قيام طيران الكيان "الإرهابي" بقصف نفق تستخدمه الفصائل المسلحة في مواجهتها للعدو، ونتج عن تلك العملية إستشهاد عدد واصابة آخرين، سريعا خرجت البيانات والتصريحات كل ما يجب من "موسيقى اللغاة"، دون أدنى تفكير جوهري بقيمة الكلمة ومدى أثرها.. من يطالب بالدراسة والبحث، ومن يطالب بالرد و"فتح أبواب جهنم" ..

جريمة قصف نفق شرق خان يونس، ربما تكون "علامة فارقة" لضرورة وضع رؤية وطنية فلسطينية شاملة، في كيفية رد الفعل قبل الفعل، دراسة ورؤية تنهي تلك "العشوائية السياسية" التي سادت طويلا، ولم تنجب الكثير مما يمكن "الإفتخار به"، بل العكس تماما، خاصة عندما تم توظيف جزء كبير منها لخدمة "أهداف إقليمية" على حساب جوهر المشروع الوطني..

دون فتح باب المحاسبة الفكرية - السياسية لمرحلة سابقة، وهو ما يجب أن يتم للضرورة التاريخية، خاصة العمليات العسكرية لحركتي حماس والجهد الإسلامي ما بعد 1994 وحتى إغتيال ياسر عرفات عام 2004، والمرحلة التي تلتها، مقارنة ستكشف عمق الأزمة الاستخدامية لتلك العمليات لمسار غير ما يرتبط بالمصلحة الوطنية..

من السهل جدا، أن تطلق أي قوة لديها "كمية من الصواريخ" صواريخها على الكيان، وايضا من الممكن العودة للعمليات المفخخة للأشخاص، التي سادت في عهد الخالد واختفت تقريبا فيما بعده، لتكشف هدفها المستخدم، ولكن من الصعب جدا منع التدهور الشامل لدفع قطاع غزة الثمن الأكبر لردة فعل "عصبوية" ..دون

الحديث عن فتح ملفات المرحلة السابقة، بات من الضرورة الوطنية التفكير بشكل جوهري في كيفية سبل التعامل مع جرائم الاحتلال في كل مناطق المواجهة، وأن لا يصبح قطاع غزة منطقة الإختبار لهذه الوسيلة أو تلك..

الحكمة السياسية، التي كثيرا ما أفقدتها قيادات العمل الوطني، بل استخفت بها كثيرا في زمن العمل السياسي المكثف، تبرز اليوم كضرورة لا بد منها، بل ويمكن إعتبارها راهنا أنها الشكل الأعلى للمقاومة.. فذلك المبدأ الذي أصيب بوهن لفترة طويلة، وهو يختلف كلياً ومتصادم مع "الخنوع السياسي"، أصبح لا بد منه في كيفية التعامل الشمولي مع المقاومة العامة للشعب الفلسطيني، في الضفة والقدس والقطاع..

اطلاق صاروخ أو قذيفة لا يحتاج تفكيراً عميقاً، لكن إتخاذ قرار بحصار مخطط العدو، وقطع الطرق على مشروعه ما يحتاج الى الرؤية الأشمل.. بعيداً عن "موسيقى اللحن الانفعالي" ..

الحكمة السياسية هي حقا أعلى أشكال النضال في مواجهة العدو، فمنها يمكن صناعة كل السبل المشروعة والممكنة، دون أي مغامرة بلا حساب..

الحكمة السياسية هي الطريق لتوزيع حركة المقاومة وفقا للقدرة والضرورة السياسية أيضا.. وأن تتعامل مع مختلف الساحات كساحة نضالية موحدة..

الحكمة السياسية تبرز في أن تهزم العدو بعدم منحه فرصة تنفيذ ما يبحث عنه بسبل مختلفة.. والرد على جريمة نفق شرق خان يونس يبدأ بالعودة الى العمل الجمعي، وأن يتم التصالح الحقيقي مع "الجماعية الوطنية" ..

هل تكون جريمة النفق بوابة عبور لتطوير رؤية وطنية شاملة للفعل السياسي الفلسطيني العام بكل مكوناته، مع إقتراب لقاء القاهرة في 21 نوفمبر 2017 بالقاهرة.. تلك هي المعركة الكبرى والحقيقية!

ملاحظة: صمت الرئاسة الفلسطينية على تصريحات لشخصيات اسرائيلية نسبتها لرئيس السلطة محمود عباس بخصوص مشاركة حماس في الحكومة، أمر لا يليق بمن يدعي أنه "الشرعية" .. لو قلت كن شجاعا وأوضح للشعب لما .. وإن لم تقلها إنطقها وقل هذا كذب.. الصمت معيب!

تنويه خاص: هل لنا أن نجد "تشريعا شعبيا" يمنع استخدام تعبير "فتحت باب جهنم" من التداول الفلسطيني.. جهنم قرفت من كذبكم!

فلسطين و "النووي الإسرائيلي" وإغتيال كينيدي!

كتب حسن عصفور/ أخيرا، قرر الرئيس الأميركي فتح "خزائن" بلاده وأجهزته الأمنية على آلاف الوثائق التي تتعلق بإغتيال الرئيس الأميركي جون كينيدي بعد 54 عاما منذ اللحظة التي إعتبرت في حينه "زلزالا سياسيا"، بأن يتم إغتيال أول رئيس أمريكي "كاثوليكي"، شاب أحدث حيوية على منصب الرئيس، إغتيال في وضح النهار وخلال مسيرة احتفال تحت حراسة من مختلف الأجهزة الأمريكية، كما حدث مع إغتيال رئيس وزراء دولة الكيان إسحق رابين نتيجة تمرده على الحركة الصهيونية ووقع إتفاق أوسلو مع الشهيد المؤسس ياسر عرفات..

إغتيال كينيدي، يبقى الإغتيال الأشهر في التاريخ المعاصر، ولذا الكشف عن "بعض جوانب من ذلك العمل" يمثل حدثا تاريخيا هاما، وسيبحث كل من زاويته عن يقف وراء الإغتيال، والذي سيبقى مجهولا سنوات طويلة وقد لا يتم كشفه، ليس لكونه يملك قوة خارقة تمنحه القدرة على التخفي، فكل المؤشرات ومنذ البدايات كانت تؤشر الى الحقيقة السياسية، بأن القاتل من صلب المؤسسة الحامية، وهو ذات الحدث مع رابين..

الإغتيال في حينه، اشار الى مسببات متعددة، لم يستثن المذهب الديني، خاصة أنه كسر سيطرة بروتستانتية على منصب الرئيس، مترافقا معها صراع القطبين الاتحاد السوفيتي في حينه والولايات المتحدة، ومرورا بتجار المخدرات ومهربي السلاح، الى مخاطر علاقته بالممثلة الأشهر آنذاك، مارلين مونرو..

لكن الجديد، فيما كشفت تلك الوثائق، عن تبادل الرئيس جون كينيدي لرسائل متعلقة بالقضية الفلسطينية مع الزعيم جمال عبد الناصر، والاتفاق على إيجاد حل للقضية تحت إشراف مصري أمريكي مشترك".

وبسبب معارضة كينيدي للمشروع النووي الإسرائيلي، ومحاولته إرسال فرق تفتيش إلى هناك، أصبح كينيدي محط أنظار الموساد، ومن هنا بدأت مؤشرات وجود مؤامرة إسرائيلية لاغتياله.

الإشارة الجديدة لإمكانية قيام جهاز المخابرات الإسرائيلي "الموساد"، أن يكون جزءاً من مؤامرة الاغتيال، لا يجب أن يكون "خبراً عادياً"، وهو ما حدث فعلاً في غالبية الإعلام العربي، بمختلف أشكاله، وكأن هذا الإعلان لا يمثل "حافزاً سياسياً ومعنوياً" لفضح الدور الإجرامي لدولة الكيان، ليس فقط ضد الشعب الفلسطيني وشعوب بلادنا المنكوبة من حكاهم قبل أعدائهم..

كشفت احتمالية اغتيال كينيدي من طرف الموساد الإسرائيلي، بسبب محاولة البحث عن حل سياسي للقضية الفلسطينية مع الخالد جمال عبد الناصر، ورفضه للمشروع النووي والإعلان عن نيته إرسال فرقة تفتيش، يجب أن يكون أحد قضايا الاهتمام للمؤسسة الرسمية العربية ومنها الجامعة العربية، والاستدلال أن عداء الكيان للسلام وللحل السياسي، وكذا المضي بمشروع نووي خارج الرقابة الدولية، هو جزء أصيل من تكوينها السياسي..

ولعل هذا "الكشف" يلقي الضوء أكثر عن كيفية اغتيال اسحق رابين وإغتيال الزعيم ياسر عرفات، لإغتيال عملية السلام والتسوية السياسية، خاصة وهناك عمل تحضيري كبير لصناعة "حل سياسي إقليمي" لقضية الصراع العربي والفلسطيني مع دولة الكيان..

فضح طبيعة الكيان، هو جزء من المسؤولية الرسمية، رغم أن الإعلام الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي، لم يلتفت إلى تلك "الوثائق" رغم قيمتها التاريخية ومدلولاتها السياسية في ظل الصراع مع دولة الاحتلال، والغريب الذي يثير "الاستفزاز"، لو أن تلك الوثائق تعلقت بغير هذا الحدث، أو أن الإعلام العبري ألقى الضوء عليها ونشرته وسائل اعلام الكيان، لوجدنا ذلك منتشرًا وبكثافة في الإعلام الفلسطيني بكل أشكاله الرسمي والحزبي والخاص، لكن ذلك لم يحدث، فغاب أحد أهم المؤشرات على دور الكيان الإسرائيلي في اغتيال رئيس أمريكي لكونه تجراً وتواصل للبحث عن حل سياسي ومراقبة المشروع النووي..

كشفت وثائق إغتيال الرئيس كينيدي، هي شهادات إدانة سياسية لدولة الاحتلال، وهذا ما يبحث عنه الشعب الفلسطيني، ولغيره بحثا عن مسببات أخرى..

الموساد من إغتيال كينيدي، مسألة يجب ترسيخها في الذهن لقيمتها السياسية الكبرى في صراعنا مع دولة الكيان الإحتلالي..

ملاحظة: محاول إغتيال توفيق أبو نعيم مسؤول الأمن الداخلي في قطاع غزة، رسالة من "تحالف الشيطان": "يدنا طويلة.. بعض السذج أو أدوات التحالف يروجون أنها"مسرحية" من فعل حماس.. كراهية المصالحة تنتج العجب!

تنويه خاص: رحل يوم الخميس الماضي شيخ الاعلاميين الفلسطينيين مسلم وجيه بسيسو، أقدم منتم الى فكر التحرر والديمقراطية في فلسطين.. رحل وخلفه تراث اعلامي يفخر به.. هل نتذكر وزارة الإعلام الفلسطينية، ونقابة الصحفيين واتحاد الكتاب تكريما لرجل يستحق!

المعادلة العباسية المفاجأة: "المصالحة من اجل السلام"!

كتب حسن عصفور/ نعم شهدت غزة يوم الإثنين 2 أكتوبر 2017 "يوما مشهودا" من ارتباط أهل القطاع بقضيتهم وعشقا لوحدة ممثلهم الشرعي، يوم ربما يصبح علامة فارقة في فرض "منطق" الإصرار التصالحي بعيدا عن "رغبات" ساكني مشفيات الأمراض النفسية الذين يعتقدون ان مستقبلهم السياسي مرتبط وثيقا ب"ديمومة الإنقسام"..

المظاهر التصالحية، بما فيها وجبات "الكلام الغذائية" التي حدثت بين القادمين على موائد المستقبلين كانت مظاهر مختلفة عما سبقها من "حركات مصالحة"، تعكس طريقا للخلاص من إرث لم يربح منه سوى دولة الكيان وتحالفها العدوانى، وبعض "المتسلقين" الذين ظنوا، وكل ظنهم إثم سياسي، ان الفرصة بدأت لقطف ثمار "خطف بقايا القضية" كي يتصدروا مكانا ليس لهم ولن يكون قطعا..

وكان لليوم أن يمر كـ"حدث في التاريخ" وليس للتاريخ، لولا سيل التصريحات المفاجئة لرئيس حركة فتح وقيادته المركزية، وكأنهم أصيبوا بـ"صدمة غير محسوبة" من المظهر الإحتفالي الذي كان في قطاع غزة، فشنوا "حركة تنغيص" مضادة عليها تصيب المظهر الغزي من كآبتهم المخزونة نصيبا.. تصريحات جميعها لا صلة لها بجوهر إنهاء الكارثة - النكبة، بل خلافا لذلك، تصريحات تبحث كيف يمكن لها ان تستفز جوهر الحمساويين عله يكسر حالة الهدوء والطمأنينة التي تسودهم، فشلوا فيه في سابق زمن، فلجأوا الى مسألة سلاح حماس ليتباروا في كيفية مصادرتة..

ولأن كلامهم كفقاعات الصابون، وهم يعلمون ذلك جيدا، بل ولن يجرؤ اي منهم، رئيسا وأعضاء التمليح لتلك المسألة في أي لقاء في قطاع غزة.. لكنه كلام صابون عله يحدث "إنحرافا في حركة الأرجل" ويصيبها بكسر يؤخر ما يمكن تأخيرها لـ "إضاعة وهمهم" ..

ولأن سلاح حماس خارج سياق "العك اللغوي" في مرحلة ما قبل تشكيل جيش وطني، فالأهم ما كشف عنه رئيس فتح محمود عباس من معادلة جديدة حكمت مساره نحو التصالح، والذي يبدو ان اساسها ليس "المسؤولية الوطنية"، بل تقديم "ولاء جديد" للراعي الأمريكي حول التمسك بالمفاوضات، وأن سبله بها ارتباط وخلصا..

الرئيس عباس أعاد صياغة المعادلات الأمريكية القديمة، التي اخترعت في سنوات سابقة لحرف المسار عن مساره في الصراع العربي - الفلسطيني مع دولة الكيان، فكما "الأرض مقابل السلام" في عهد ريغان" أو "الأمن مقابل السلام" ولاحقا "حل الدولتين"، لجأ عباس الى إعلان معادلته المفاجئة، "المصالحة من أجل السلام" ..

معادلة تزيل كثيرا من التساؤلات التي برزت، لماذا استجاب عباس وفريقه للمبادرة المصرية سريعا، رغم انه قاد حربا شاملا وصلت الى حد التهديد بإستخدام "سلطات الاحتلال" شريكا في حربه ضد القطاع..

ليس سرا أن أمريكا طلبت منه الذهاب الى مسار التصالح، وأنها من رفع الفيتو الذي وضعته بعد أن نجحت بمساعدته وقطر وقيادة حماس القديمة في صناعة

الإنقسام - النكبة، لأنها بحثت سبل "تمكين المشروع التهودي" في الضفة والقدس، وبعد أن طاب لها ما بحث ويزيد أيضا، ولأنها تريد أن تصنع من "التمكين اليهودي" واقعا معترفا به عبر تسوية متفق عليها، طلبت البحث عن سبل للتصالح الفلسطيني..كلام ليس من صنع الخيال أبدا بل هو من قاله صوتا وصرة في لقاءات متلفزة..وأعلن أنه قدم الشكر للرئيس الأمريكي لموقفه من المصالحة..

معادلة عباس السياسية تشير الى أن الهدف المركزي من المصالحة هو تشكيل "جبهة تفاوض موحدة" مع الكيان لـ"ترسيم المكتسبات اليهودية" في الضفة والقدس، وليس سبيلا لإعادة الروح الكفاحية لتصويب ما يجب تصويبه والعمل سويا من أجل إعلان دولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة عام 2012 رقم 67/19، معركة كبرى تتطلب وحدة أدوات الشعب فصائلا وقوى ورؤى..

معادلة عباس الراهنة هي "مصالحة للتفاوض" لصناعة سلام وفق "صفقة ترامب" الموعودة..خاصة وأنه قالها صريحة بأن حماس ستكون جزءا من المفاوضات مع إسرائيل..

هل لهذا "الوهم السياسي" ان يجد طريقه الى الواقع، في الحقيقة نعم، فكل السبل تشير ان البحث عن إعادة الاعتبار للتوحد - التصالح جاء بـ"دافع معلوم"، وتنفيذا لرغبة الغير..رغم ما بدا من نشوة نصر أصابت الشعب الفلسطيني..

هل ما كان من تصريحات لها أن تسم مسار التصالح، بالتأكيد نعم، لكنها لن تمنع الإندفاع، بل ربما ستتسارع لو ان حركة صياغة "الصفقة الترامبية" تتطلب ذلك..

قيادة حماس لن تفاجئ بتصريحات عباس حول هدف المصالحة نحو السلام، لكنه صدمها وقيادته بالرغمي حول سلاحها..وتلك مسألة مؤجلة ال حين!

ملاحظة: من يقرأ أو يسمع تصريحات عباس حول لا يحق لأحد التدخل في الشأن الفلسطيني سوى مصر ليتها يعود الى تصريحاته بعد بيان الرباعية العربية..بس شكله التدخل سماح في أي شي سوى قصة النائب دحلان..حلو القرار المستقل هيكل!

تنويه خاص: ماجد فرج كان النجم الخفي في احتفاليات جماعة عباس في غزة..حتى حماس أولته "رعاية خاصة"..الطريق الأمني نحو تل أبيب - واشنطن شكله بدأ مبكرا!

المواطن و"فتح" من يدفع ثمن "عقوبات عباس"!

كتب حسن عصفور/ بلا اي منطق، أو تبرير سياسي يستمر محمود عباس رئيس سلطة "الحكم الذاتي" المحدود جدا و(غير المحمود)، بفرض إجراءاته العقابية بقطع رواتب الموظفين والمتقاعدين، ومواصلة "تفاهمه" مع سلطة الاحتلال على حصار قطاع غزة، رغم توقيع اتفاق التصالح في القاهرة يوم 12 أكتوبر 2017، وما اعلنته حماس بانها تدعو حكومة عباس الى العمل من قطاع غزة، وأعلن بعض "الوزراء الموظفين" أنهم "عائدون" للعمل هذا الأسبوع من مكاتبهم هناك..

عباس، عندما أعلن "حربه الشاملة" من المنامة في البحرين، في شهر فبراير 2017 على قطاع غزة، منطقة ومواطنين وموظفين، زعم أن تلك الحرب ستزعمي الى "تركييع" حماس والإتيان بها "راكعة" صاغرة الى ما يريد، حتى أن بعض ممن فرقته طالبوا بعده بـ"إنفاضة جوع" ضد حماس..

وليكن ما كان من "هبل سياسي" غير محدود، ولنذهب الى الحد الأقصى بإرضاء "غرور" محمود عباس، بأن حماس انهارت وذهبت صاغرة كتلميذ نجيب الى "بيت الطاعة العباسي"، ووقعت على ما طالب به "ثمنا" لما قام به من "حرب شاملة سياسية - إنسانية"، فلما تستمر تلك الإجراءات بعد الذي كان، وخاصة وأن رواتب الموظفين لم تصرف بل هي "وديعة" في خزينة سلطة الحكم الذاتي المحدود، وفقا لأقوال وزير عباس الأول رامي الحمدالله، ومسؤول مال عباس شكري بشارة..

الفضيحة الأكبر من استمرار العقوبات، التي تمثل "جريمة حرب" كاملة الأركان، لأنها تمس حياة عشرات آلاف المواطنين، هو صمت عباس وفريقه الحكومة وقيادته في حركة فتح، لم نسمع منهم كلمة واحدة، بعد أن كانوا يجولون

كل مواقع الاعلام لبث "جعبعة كلامية" لتبرير تلك الحرب الاجرامية، في مشهد يعيد إنتاج الناطقين باسم دولة الكيان وهم يحاولون تبرير جرائم حربهم ضد الشعب الفلسطيني..

أن يتم توقيع اتفاق التصالح مع حماس، ومصر ضامنة باتفاق ضمني مع دول عالمية وعربية، واتفاق بات مرحب به من كل أطراف الكون، بمن فيهم "حليف عباس" في الحرب على غزة، دولة الكيان، ولا يصدر فوراً مرسوماً رئاسياً يعيد الحق إلى أهله كاملاً، مع اعتذار لكل من تضرر نتيجة القرار، فتلك جريمة مضافة، كما هي القيمة المضافة..

يعتقد محمود عباس، ان حمايته الدولية وبعض العربية، تمنحه الحق في أن يخرج "شاهراً سيفه" لبيطش كما شاء ويفعل ما يشاء ما دامت أمريكا وتحالفها تريده للتوقيع على صفقة اقليمية للتسوية السياسية، متجاهلاً أن ما بعد التوقيع، أو التوافق عليه، لو كتب له عمراً وهو يعاني ما يعاني من "أمراض" يعلمها المقربين منه، سيكون الحساب مضاعفاً..

الجريمة السياسية التي ترتبط بجريمة الحرب العباسية ضد الموظفين وأهل القطاع، أن حركة فتح، هي وليس غيرها من سيدفع ثمن "الجرائم العباسية"، ليس فقط تصويتاً بخسارة ستكون خسارة العصر، بل بما سيكون بداية عملية لـ"فككة" حركة فتح "أم الجماهير"، وتقديم الساحة السياسية هدية على "طبق من الذهب العباسي الخاص" إلى حركة حماس لتكمل دورها في قيادة المشهد، ما بعد "التسوية الإقليمية"، لتبدأ في قيادة الحركة الوطنية ومؤسساتها المنتخبة ما بعد "التسوية" .. وليكمل ما قد بدأه بعد استلامه السلطة، نتيجة مؤامرة "إغتيال" الخالد ياسر عرفات، عندما رضخ للطلب الأمريكي بإجراء انتخابات كان يعلم يقيناً، ان فتح ستخسر خسارة تقصم ظهرها.. وقد كان، وبدأت رحلة تقاسم المشهد الفلسطيني.. مع تفوق هام لحماس على فتح!

اليوم، يكمل عباس "وعده السياسي"، بأن لا يغادر المكان سوى بإكمال مشهد ما كان عام 2006.. حماس القائد السياسي وفتح أو بالأدق "بقايا فتح" تبحث لملمة ذكرياتها..

من يعتقد أن التاريخ وحده كاف للإستمرار دون علاقة مع الشعب فهو "واهم"
بامتياز.. ولعل أقرب درس للساسة هو النظر الى دول الجوار في الكيان
ولبنان.. بل والى دول أوروبية لعبت أحزاب بها دورا رياديا في تحررها.. وقبلها
الى الحركة الوطنية الفلسطينية ذاتها!
من يظن التاريخ كاف لحماية سقطاته وجرائمه فليبحث عن مكان غير المكان..
كلما تراجع عباس سريعا عن جرائمه كلما أنقذ فتح من جريمة أكبر.. والعكس
واضح!

ملاحظة: قيادة حماس تشن هجوما سياسيا واعلاميا واسعا لشرح اتفاق
القاهرة.. هنية فتح باب الاتصالات مع ملوك وإمراء ورؤساء.. وعباس نائم في
"الغم".. اعلاميا اكتساح لقيادة حماس وقيادة فتح تائهة.. لروحك السلام أيها الخالد
الشهيد المؤسس أبو عمار!

تنويه خاص: لا يجوز أن تستمر مؤسسات حماس في غزة اصدار بيانات باسم
مؤسسات حكومية.. خلاص!

بعيدا عن "البهجة" الاحتفالية في غزة.. تفاصيل هامة!

كتب حسن عصفور/ كل ما حول المشهد العام في طريق "التصالح" يشير الى أن
المسألة تتجه الى بداية جديدة في العلاقات الوطنية، وتختلف كثيرا عما سبقها
من "تجارب إحتفالية"، لم تنجب سوى مزيدا من المصايب التي مثلت "خدمة
كبرى" للمشروع اليهودي على حساب المشروع الوطني الفلسطيني..

اليوم الإثنين 2 أكتوبر (تشرين أول) 2017 تبدأ الخطوة العملية الأولى لهدم
الانقسام - الانقلاب بعد عشر سنوات، هي الأسوأ في تاريخ فلسطين الحديث،
خطوة لها أن تنقل المشهد من مكان لآخر لرسم الطريق نحو الخلاص..

بالتأكيد، بدأت الأجواء الاحتفالية بمسلسل من "المظاهر" و"اللقاءات" التي
اشاعت تفاؤلا نسبيا، وصلت لجدول أعمال القادمين الى غزة ومنها الإعلان عن

"ولائم الأكل" التي تبدأها حماس وتذهب الى فتح، مظهر لم يكن ضرورة لإعلانه سوى البحث عن "نتائيف" خارج السياق السياسي..

وكي يدرك المواطن، أن "التفاعل" نحو التصالح به نكهة فلسطينية محلية، وليس مصنوعا بأمر ليس منا، فقد يكون من الأهمية السياسية ان تبادل كل من قيادتي فتح وحماس على القيام بخطوات "رمزية" ولكنها هامة وذات دلالة لو انهما قاما بها:

*الاعتذار العلني عما ارتكبا من جرائم متبادلة، وعن الخطيئة التي كانا سببا بها ولها، وأن يتقدموا بتعهد أن الخطيئة الكبرى باتت جزءا من "تاريخ اسود" لن يسمح بتكراره..ويمكن للاعلان أن يكون اليوم وعبر "مأدبة الغداء" التي يستضيفها منزل رئيس حركة حماس اسماعيل هنية..

*دعوة عائلات من أسر الذين سقطوا خلال أحداث الانقلاب في يونيو 2007، لحضور

"مراسيم" التسليم الرسمي، وايضا الى كل مظاهر "الاحتفال" التي بدأت..وليس ضررا أن تكون بعض من عائلاتهم ضمن حضور "ولائم الغداء المتبادلة"..

*زيارة منازل عدد من أسر ضحايا الانقلاب، الذي دفعوا ثمنا خاصا الى جانب الثمن الوطني العام، ولذا يستحقون تلك "اللفتة" التي تحمل بعدا رمزيا لكنه هاما..

*زيارة قبور بعض ضحايا الانقلاب مع وضع أكاليل تحمل عبارات الاعتذار عما حدث، والعهد أن لا يكون ثمانية سوادا كما سواد الانقلاب..

*زيارة مشتركة لمنزل الخالد المؤسس ياسر عرفات، وكذا منزل الشهيد الشيخ أحمد ياسين، في رسالة أن مسار التضحية أكثر قيمة..

*لقاء اعلامي خاص من قائد حماس العام هنية ورئيس الحكومة الحمدالله في وسائل اعلام الفصليين "فتح - ما يسمى اعلام رسمي وحماس ما لها)، لمخاطبة الشعب بلا مكياج لغوي أو بهرجة مصطنعة..وتصبح وثيقة عهد جديد..

*الدعوة للقاء وطني يضم مختلف قوى وشخصيات حاضرة وفاعلة في القطاع،
كي لا يمر الأمر وكأنه "وجبة غداء على الطريقة الأمريكية - هامبرجر
سياسي" ..

*الاتفاق على تخصيص جائزة مجتمعية باسم "شهداء الانقسام" تمنح للعائلات
التي كانت جزءا من الثمن، وتصبح لاحقا جائزة وطنية تمنح لشخصية فلسطينية
تساهم في بلورة رؤى التوحد الوطني..

*ان تعلن حركة فتح عن تكريمها لشخصيات من حماس ساهمت في اعادة
الصواب الى مساره.. فيما تقوم حماس بذات الفعل كبادرة طلاق لمربع "الكرامية
السياسية" ..

بالتأكيد هناك الكثير من "تفاصيل" هامة يمكنها أن تساهم في ترسيخ مسار
التصالح نحو المصالحة، وهو ما غاب عما سبق ولذا كان الفشل حليفا..

خطوات غير مكلفة سياسيا لأي من الفصيلين لكنها تمنح شعب فلسطين بعضا من
"الأمل الوطني" .. لو أريد حقا المضي الى الأمام..

فلسطين تستحق التواضع أكثر.. وغزة تنتظر ذاك الاعلان!

ملاحظة: نعم المناضل وليد العوض عضو قيادة حزب الشعب يستحق التقدير
على الاعتذار العلني عما حدث.. فعل ممن لم يكن صاحب قرار في الانقسام أو
ديمومته لكنها مسؤولية الفصيل في العمل العام!

تنويه خاص: حصد الوزير الشاب "ايهاب بسيسو" حركة اعجاب خاصة كونه
أول وزير يستلم وزارته منذ اعلان حماس.. ليكون العمل بروح الوطن وليس
غيره!

تصريحات بلير مفتاح لمعادلة "شراكة حماس التسوية"!

كتب حسن عصفور/ لا يوجد في علم السياسة ما يمكن اعتباره "كلام الصدفة"، ولا يوجد أيضا، ما يمكن اعتباره "صحوة ضمير" مجانية، ذلك ما ينطبق تماما على رئيس وزراء بريطانيا الأسبق طوني بلير، مستشار اللجنة الرباعية الدولية، بعد أن خرج فجأة ليلعن أنه كان من "الخطأ معاقبة حماس وحصارها بعد فوزها في الانتخابات عام 2006" وحصلت نتيجتها على أغلبية ساحقة، مقابل هزيمة تاريخية لحركة فتح قائدة الثورة الفلسطينية والمنظمة والسلطة، فوز كان بترتيب خاص تم تنسيقه بين أطراف مختلفة منها رئيس السلطة محمود عباس..

ما أعلنه طوني بلير في صحيفة "الأوبزرفر" البريطانية حول ذلك الخطأ، وكان المفروض فتح حوار مع حماس بدلا من المقاطعة، يأتي في تناسق واضح، ومحاولة سياسية لتمرير الموقف الأمريكي الجديد نحو الواقع الفلسطيني، وفتح الباب لتسوية سياسية جديدة، وليس مصادفة ان يأتي تصريح بلير بعد بيان ترامب حول البحث عن "تسوية سياسية للصراع في الشرق الأوسط"، وما أوضحه مندوب واشنطن لمفاوضات السلام غرينبلات، عندما تحدث بأن "المصالحة الفلسطينية" تتناسب و"جدول الأعمال الأمريكي"..

تصريحات بلير هي مقدمة سياسية لما سيكون من فتح باب حوار مع حركة حماس، بعد أن يتم تشكيل "حكومة سياسية فلسطينية" جديدة، وعبر شخصيات دولية وأمريكية رسمية، لن يكون مفاجئا أبدا، وهي الرسالة الأهم التي يمكن التوقف أمامها من تصريح طوني بلير..

الحديث عن "حوار حماس"، هو ترتيب جديد لما سيكون لاحقا، وأن يأتي ذلك من أكثر الشخصيات التي عملت على تنفيذ القرار الأمريكي بالمقاطعة، تمهيدا لمرحلة الانقسام، وهذه لم تعد من "أسرار الكون" بل أصبحت واقعا سياسيا ملموسا، أمريكا والغرب أراد الانتخابات وهم يعلمون تماما أن حماس ستفوز، ولذا مهدوا لها كل السبل، ولم يطلبوا منها أي طلب سياسي من تلك التي طالبوها بعد الفوز..

المقاطعة الغربية - الأمريكية، لم تكن رفضا لحماس بذاتها، لأنهم رتبوا لها ذلك، ولو كان الأمر مختلفا لما سمح لحماس دخول الانتخابات دون إعلان قبولها

بالقانون الأساسي للسلطة الوطنية، وأن تحترم التزامات السلطة في حال فوزها بالانتخابات، ولكن الهدف كان مختلفا كلياً، الدفع نحو فوز حماس وهزيمة فتح، تمهيدا لفرض الانقسام خدمة للمشروع التقسيمي العربي والفلسطيني..

وبعد أن قررت أمريكا مع تحالف سياسي معلوم، ان الوقت حان للبحث الجدي عن "تسوية سياسية" للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بدأت واشنطن ترتيب المسرح لتحقيق ذلك، والخطوة الأولى تتطلب إنهاء الانقسام الفلسطيني، باعتباره "العقبة الرئيسية أمام التسوية"، كما أعلنها لافروف أبرز وزراء خارجية في العصر الراهن..

أمريكا بدأت طريق البحث عن الحوار مع حركة حماس، بحثاً عن "تهيئتها" للمرحلة المقبلة، والتي تتطلب "تغييراً إجبارياً" في موقفها ورؤيتها للمشهد السياسي، وما حدث من مصالحة ليس سوى "الخطوة الأصغر" من أجل تحقيق "الخطوة الأكبر" بالمشاركة في التسوية..

حماس، وقبل تصريحات بلير، أرسلت رسالتها الأبرز منذ النشأة عام 1987، أنها على استعداد للمشاركة في التسوية السياسية، عبر تصريحات قيادتها الجديدة، التي أكدت أنه ستكون شريكة في قرار "الحرب وقرار السلم"، وبالطبع "قرار الحرب" أصبح في "ثلاجة الموتى" في المرحلة الراهنة، والخيار الباقي هو قرار السلم، أي التسوية..

تبادل الرسائل بين حماس والغرب بات علنياً، منذ إعلان وثيقتها السياسية في الأول من مايو 2017، حيث تخلت حماس عن هدفها المكتوب بتدمير إسرائيل، واختارت الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود 1967، رغم اللغة الإنشائية بعدم الاعتراف بإسرائيل، وهي لغة لا تمر على ساذج، فلا دولة جانب دولة إسرائيل دون اعتراف متبادل..

تصريحات بلير هي "الفاطرة السياسية" نحو فتح باب الحوار مع قيادة حماس، وربما يكون هو من سيتولى ملف الحوار - التصالح بين أمريكا ودول غربية معها، كمقدمة لبحث "الشراكة في التسوية"..

بليز لا ينطق عن الهوى..وقد رن جرس المعادلة السياسية الجديدة التي تتطلب
"شراكة حماس"!

ملاحظة: يوما بعد آخر، تقدم مركزية فتح "هدايا سياسية" متلاحقة لحركة
حماس..ما يتحدث به أعضاء منها أن رفع العقوبات مرتبط بـ"التمكين" وقرار
اللجان ليس سوى خدمة كبرى لحماس وعداء متواصل مع أهل القطاع..مبروك
يا حماس هيك "شريك"!

تنويه خاص: ننتيا هو رأس الطغمة الفاشية يقول أن جيش الاحتلال هو الأكثر
"أخلاقا" في العالم..الحق مش عليك ولكن على من أسقط تقرير غولدستون وهو
من يستحق منك لقب "الأفضل" لخدمة ما تقول..لولا له لكان مكانك قفص الإتهام
الدولي أنت وقادة جيشك صاحب أكبر سجل جرائم حرب بعد جيش هتلر!

تصريحات عباس وزيارة سرية وأمر أمريكي.. "مؤشرات تسوية"!

كتب حسن عصفور/ في لقاء مع وفد اسرائيلي، ربط رئيس السلطة محمود
عباس يوم 29 أكتوبر 2017، بين تحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام
وتحقيق السلام في المنطقة، تصريحات هي الأولى التي يربط عباس بين
"المصالحتين"، مصالحة داخلية وطنية ومصالحة مع عدو، قال نصا، " أن
تحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الداخلي، سيعمل على دفع الجهود
الرامية لتحقيق السلام وإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.."، باعتبار أن
السلام هدفا استراتيجيا لكل شعوب المنطقة".

عباس وأي من قادة فصيله فتح، أو من مقربيه داخل المؤسسة الرسمية
الفلسطينية، لم يربط يوما بين المصالحة الوطنية والبحث عن تحقيق السلام
وتسوية الصراع، بلا شك، فتلك التصريحات ليس سوى "عمل تمهيدي" لما بدأت
المؤشرات تتحدث عنه من صياغة مشروع "تسوية إقليمي" للصراع يؤدي الى
"حل سياسي" وينهي ذلك الصراع المزمع!

ربما كان لـ"الصدف السياسية" قوة دفع في فتح ملف "مشروع التسوية الإقليمي"، عمدا تزامنت ثلاث أحداث في يوم واحد، كلها ترتبط بذلك التحضير الباحث عن حل للصراع، تصريحات عباس التي قد تكون المفاجأة الأهم في الأسابيع الأخيرة، تزيل كل وهم بأن زهابه للمصالحة كان بدافع "داخلي"، حيث أكد انها ترتبط بالتسوية والحل السياسي ليس لطرفي الصراع بل لأن السلام "هدف إستراتيجي لشعوب المنطقة"، ربط إقليمي لا غبار عليه..

وقبل تصريحات عباس بساعات كشف رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، نتنياهو عن "أمر أمريكي" بوقف التصويت في حكومة الكيان على "قانون القدس الكبرى"، والذي يعتبر أحد أخطر المشاريع التهودية المؤثرة على مستقبل الدولة الفلسطينية، وتحدي لكل ما له صلة بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين..

نتنياهو، أعلنها دون أي التباس أو "عثمة سياسية"، ان أمريكا هي من طلب ذلك، اي بعبارة أخرى، أمرت واشنطن بإنصاع بيبي، ولا يمكن النظر الى الأمر والانصياع سوى في سياق وجود تحضيرات خاصة لصياغة "مشروع تسوية"، سيكون لتصويت حكومة نتنياهو على مشروع القانون "قنبلة ناسفة" له، فمهما كانت حركة "الخنوع الرسمية الفلسطينية"، لا يمكنها أن تسير بأي حركة تسوية لو تم التصويت على "قانون القدس الكبرى"، بما يحمل من تهويد علني لبلدات فلسطينية، وعزل الترابط بين عاصمة الدولة المستقبلية ومدنها في الضفة المحتلة، وحصار ما يمكن أن يكون من "بقايا القدس العربية"..

الأمر الأمريكي، توافق مع الكشف عن "زيارة سرية" الى العربية السعودية، قام بها كوشنير، مبعوث الرئيس الأمريكي ترامب للسلام والمنطقة، ومعه فريق الإشراف على التفاوض القادم ومنه الحاضر دوما في المنطقة غرينبلات..

زيارة العربية السعودية "سرا"، ترتبط بتحفيزها نحو تنشيط دورها المستقبلي لخلق "بيئة سياسية" مناسبة للتسوية المنتظرة، سواء بإعادة التفكير في "مبادرة السلام العربية" التي أطلقها الملك الراحل عبدالله (بصياغة أمريكية) في قمة العرب بيروت في مارس 2002، تعديلات تقترب من "الطلبات الإسرائيلية"، سواء ما يتعلق بالقدس والبراق على ضوء موافقة عباس وفريقه بأنها "أماكن

يهودية مقدسة"، أو النص الخاص بقضية اللاجئين (رغم انه عمليا تراجع كلي عن قرار الأمم المتحدة 194 عام 1948)..

أمريكا حتى الآن، لا تتحدث عن "مشروع تسوية" لكنها لم تنف ذلك ابدأ، بل أن رئيسها ومبعوثيه أشاروا الى أن هناك ضرورة لوضع نهاية للصراع وإيجاد حل سياسي، حتى أن ترامب ضاق ذرعا بنتنياهو وإعتبره "عقبة في طريق الحل"، وهو التصريح الأول في التاريخ الأمريكي الذي يشير الى مثل هذه المسألة..

لم يعد هناك الكثير من الأسرار فيما يتعلق بالحركة السياسية الدولية - الإقليمية، لصياغة مشروع "متفق عليه" بين الأطراف، ويمكنه أن يفرض على دولة الكيان ليس لكونه قريب من المشروعية السياسية - القانونية، بل لكون حكام الكيان لا يشعرون بضرورة توقيع أي اتفاق، لكن لم يعد قرارهم ورغبتهم "سي السيد السياسي"، بعد أن أدرك ترامب أن الفرصة تاريخية لصناعة حل يقترب كثيرا من الطلبات الاسرائيلية، وقد لا يبقى الأمر على ما هو عليه بعد حل الأزمة السورية..

حراك تسوي بدأت ملامحه تطل.. هل تدرك الأوساط الفلسطينية، عدا الرئيس عباس وفريقه الخاص، تلك المسألة، وأنها مغيبة بشكل كبير وكأن "مياه التسوية تسير من تحت أقدامها".. فهل تبقى وكأنها "غائبة عن الوعي" .. هل تقبل حماس الاستمرار بدور "شاهد ماشافش.."، أم تبدأ بالضغط كي تكون جزءا من "الحل"، الأيام كاشفة.. الحراك بدأ ولن يتوقف وبالقطع لا ينتظر "البلدء"!

ملاحظة: تصريحات الأونروا حول وجود نفق تحت أحد مدارسها، لا يجوز أن يتم الاستخفاف به.. نتمنى أن تدرك قيادة حماس بأن "قواعد اللعبة" تغيرت.. الحذر واجب!

تنويه خاص: متابعة سريعة لمقابلات الرئيس عباس مع الوفود الأجنبية نجد أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير غائبة غيابا كاملا.. غاب صائب فلعب القط!

حديث السنوار و"حمية الرئيس"!

كتب حسن عصفور/ يوما بعد آخر يتجه يحيى السنوار رئيس حركة حماس في قطاع غزة، لتكريس ذاته، كقائد من "طراز مختلف"، وكما أسميته يوما في مقال سابق، انه قائد بلا مكياج، فتح بابا للتواصل كسر به "قواعد العلاقة المعروفة" للتواصل المجتمعي، بعيدا عن مواقع التواصل الاجتماعي وأشكالها..

خلال فترة وجيزة، إنتقل السنوار من "ظاهرة عسكرية" له ما له وعليه ما عليه، الى حديث الشارع الفلسطيني، بل ومحيطه، كسياسي غير الذي سبق، بساطته المظهرية وبساطته في العلاقة الوطنية، ووضوح اللغة والتزاما بقول..

يحيى السنوار، إجتهد في شكل العلاقات مع أوساط المجتمع بلقاءات مباشرة مع مختلف الفئات، سياسية وإجتماعية، اعلام ومتقنين، شباب ورجال اعمال، مظهر جديد لم يمارسه قبلا سوى الخالد ياسر عرفات.. فكان ما كان من إهتمام خاص لـ"الظاهرة السنوارية"!

"أحاديث السنوار"، باتت "حدوتة فلسطينية"، ولأنها أصبحت حدثا، وليس خبرا، حدثا بأثر وتأثير، ما يفرض التدقيق من الآن ولاحقا، في بعض أحكامها السياسية التي يقولها السنوار، برمزيته الخاصة، لم يعد الحديث تعريفا بموقف، او شرحا لحالة أو مشهد، بل تحولت الى جزء من الرؤية التي يبني عليها، وبها "أحكام سياسية - إجتماعية"، وعليه من الهام جدا أن يتم الإدراك أن ما يقال يصبح جزءا من الموقف السياسي..

يوم 19 أكتوبر 2017، التقى السنوار مع مجموعة شبابية في قطاع غزة، تحدث في ما كان وما سيكون فتح باب الخزنة السياسية التي لديه ووضعها على طاولة النقاش، بلا رتوش، سياسة وأمنا، وعسكرية، حديث أثار "شهية الاعلام" اكثر من الساسة لما حمل من "عبارات إثارة"، حول المصالحة وصفقة الأسرى المحتملة، وأن قادة العمل الوطني داخل السجون جزءا منها، الى جانب الرد العسكري لو تطاولت اسرائيل على قطاع غزة، والاعتراف بالكيان، ولكن الأكثر إثارة سياسية ما قاله عند دعوته الرئيس محمود عباس وفتح للقدوم الى قطاع غزة وبدء حركة العمل..

السنوار بمنطق الحريص على ترسيخ الطمأنة الى الحد الأقصى، تحدث أنه سيسهر شخصيا على "أمن الرئيس وراحته"، قول إحتل مساحة واسعة في الترجمة الاعلامية، والحقيقة أنه القول الأكثر استحقاقا للنقاش من غيره من أقوال "سنوارية" ..

بكل "نية حسنة" ولكثير من الطمأنة الشخصية للرئيس عباس، قال يحيى السنوار ما قال، لكن الحديث حمل رسالة بقصد أو بدونه، أن "الأمن العام" في قطاع غزة هو أمن حمساوي بامتياز، وأن حماية الرئيس هي من إختصاص ذلك الأمن، رسالة جانبها الصواب السياسي بكل ما للكلمة من معان وليس معنى ..

من حق السنوار أن يقول أن حماس ستكون "جدارا واقيا" مع كل فصائل العمل وأمن السلطة وحرس الرئيس لتوفير الأمن في قطاع غزة، وقطع دابر أي فضوى أمنية، وأن حماس ستكون جزءا من قوى العمل الوطني التي تساهم في ترسيخ النظام العام، وإنجاح قوى الأمن الوطني مع عودة السلطة بكل مؤسساتها الى قطاع غزة ..

الحديث الشخصي عن أمن الرئيس، بكل ما حمل من بادرة شخصية مريحة، وتعكس تطورا هاما في إدراك العلاقة الوطنية، خاصة مع الرئيس بصفته، لكنها فتحت مخاوف لعدم القدرة على الفصل عند قيادة حماس، ورمزها السنوار، بين أمن السلطة وما له وقوة حماس الأمنية ..

عبارة خرجت لتفتح بابا لا يخدم مجرى تعزيز قاعدة التصالح، وهو ما يحتاج توضيحا جادا وبلا أي التباس، ان الحديث يأتي في سياق دور حماس كفصيل في ترسيخ المنظومة الأمنية للسلطة الوطنية في قطاع غزة، مع القوى الوطنية، وقطع الطريق على أي فوضى أو عبث، وأن أمن الرئيس العام هو المشار له، وليس الأمن الخاص بالمفهوم المتعارف عليه، فنظريا لا خطر على حياته في قطاع غزة عند عودته لممارسة نشاطاته من مقر الرئاسة في المنتدى الشهير، لو قرر ذلك .. بل هو أكثر في قطاع غزة من الضفة المحتلة، والتي يمارس كل نشاطاته من خلال المقاطعة لا غير!

التدقيق السياسي أحيانا ضرورة، وليس كل "عفوية سياسية" تصل الى مرام قائلها. فجهم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة ..

السنوار بات ظاهرة سياسية وعنوانا ليس لشباب حماس فقط، بل لخارجها وربما بأكثر من داخلها، ما يستوجب الاهتمام والانتباه أيضا!

ملاحظة: من مظاهر "كوميديا الزمن الراهن" توقيع خارجية السلطة على مشروع لتعزيز "حقوق الانسان" في فلسطين.. لا نعلم أي جرأة تلك التي حدثت وسط كل "جرائم الحرب" على الرأي حرية ومؤسسات، وقبلها حصار قطاع غزة!

تنويه خاص: بعد أن إستجاب الرئيس عباس لضغط شعبي عام لشكر مرزوق الغانم، بعد أيام من الحدث، وبعد أمير الكويت، أصبح لزاما عليه منحه "وسام فلسطين" .. لو صدقت برقية الشكر والتقدير!

حكومة سياسية ومجلس تشريعي وأجهزة أمنية غير حزبية .. شروط للنجاح!

كتب حسن عصفور/ بعد أن تم "ضمان" تأييد العالم الخارجي تقريبا، لاتفاق التصالح في القاهرة يوم 12 أكتوبر 2017، حتى أن دولة الكيان لم ترفع صوتها كثيرا وبدأت في حالة "همهمة سياسية"، كونها تعلم يقينا، وبما يفوق أطراف التصالح أنفسهم، الحقيقة التي منها يتم الدفع بهذا الاتفاق الى الأمام، لعودة "أمن السلطة" للسيطرة على قطاع غزة، كما ترغب بعض الأطراف، ولفرض عباس رئيسا بالاكراه على جناحي "بقايا الوطن" الى حين إكمال ما هو مطلوب من تمرير مشروع الصفقة الذي بدأت أركانه تتضح وضوحا لا لبس فيه..

لذا لأول مرة نرى أن اتفاق تصالح فلسطيني تكون "قوة الدفع الخارجي" له أكثر كثيرا من "قوة الدفع الداخلي"، وهذا ما يحدث الالتباس الشعبي - الوطني حيال ذلك، ويفتح "باب جهنم" على كل شكوك ممكنة أنه لن يكون اتفاقا صالحا لعهد سياسي وطني جديد..

ولكن، ورغم "تلك الشياطين الكامنة" في عقول أطراف الاتفاق، فهناك "فرصة تاريخية وحقيقية" لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بما يعيد الاعتبار للقضية الوطنية وللشعب الفلسطيني، بل ويمنح طريقا سياسيا خاصا للمؤسسة الفلسطينية،

إن كانت المسألة تحديث النظام وفقا لما يخدم الوطنية شعبا وقضية، بعد تجرية الانهيار والتخاذل خلال السنوات الماضية، التي كانت أهم عناصر دعم المشروع التهويدي في الضفة والقدس وحصار قطاع غزة..

الى حين أن تلتقي الفصائل الفلسطينية في 21 نوفمبر (تشرين ثان) 2017 في القاهرة لوضع ملامح بقايا اتفاق التصالح، وفتح باب المستقبل السياسي، يجب الإدراك مبكرا، وبعد أن يكون عباس وفصيله قد حسموا أمرهم ببعض "العودة" الى قطاع غزة كسلطة ومؤسسة، أن قوة "الجذب الايجابي" للاتفاق تكمن في عناصر داخلية تمثل الرافعة الرئيسية للمستقبل:

*الحكومة: ضرورة الإصرار على تشكيل حكومة وطنية سياسية وليس حكومة موظفين، كما هو قائم الآن مع حكومة الحمدالله، وكما يقال في لبنان دوما، لا بد من "حكومة أقطاب"، كي تمثل حاضنة شرعية سياسية لتنفيذ الاتفاق أولا، وفتح باب تأهيل بناء نظام سياسي جديد بمعنى تحديث القائم وفقا للتجربة المريرة..

تلك قضية مفتاحية العبث بها يؤسس لفشل مسبق، او تنفيذ هش يصبح عرضة للانهييار مع أي التباس أو "تشابك" عرضي.. الحكومة هي الأداة الأبرز فلتكن أداة صلبة وليست هشة كما هي اليوم وكأنها فرقة مدرسية..

*المجلس التشريعي: لا مجال مطلقا لأي نجاح حقيقي للعمل التنفيذي دون رقابة جادة ومسؤولة ومحاسبة فعلية، وهذا يتطلب "إجباريا" إعادة تفعيل المجلس التشريعي بكامل هيئته، ولأن فتح باتت أقلية عددية فيمكن الاتفاق على طبيعة وآليات العمل وتحديدتها بالاتفاق، دون تعارض مع القانون الأساسي، أي يتم "تقييد" اي مسألة تثير شكوك ومخاوف فريق الرئيس محمود عباس وفصيله..

ولضمان العمل بعيدا عن "البعد الحزبي" للمجلس التشريعي مستغلا "الأغلبية العددية" لحماس، يمكن الاتفاق على اختيار هيئة مكتب ورئاسة جديدة، يكون رئيس المجلس شخصية مستقلة متوافق عليها، وشخصيا أرشح د.سلام فياض كرئيس للمجلس بشكل مؤقت الى حين الاتفاق على الانتخابات القادمة، والتي لا تزال غير واضحة معالمها وطبيعتها، ومعه نائبين من فصيلي الأغلبية وأمين سر مهني قدر الإمكان..

*قوات الأمن: هذه المؤسسة الأكثر حساسية في المؤسسة الفلسطينية، ومنها أو غيرها يكون وجه تطبيق الاتفاق، ولانها تحمل مسؤولية خاصة، يجب اعادة النظر في مجمل عملها، رسالة وأداة، وتركيب، وقيادة له، والى حين رسم رؤية شاملة لمؤسسة أمنية وطنية بكل ما للتعبير من مضمون سياسي ومهني، تخلو كليا من أي عمل حزبي، ويمنع منعاً باتاً الانتماء لأي فصيل طوال الخدمة الأمنية، يجب التفكير بحل مرحلي لتلك المؤسسة، يبدأ بوقف كل أشكال التدخل الحزبي في المؤسسة الأمنية، ويحرم من الآن على أي قيادة أمنية المشاركة في أي نشاط تنظيمي وسياسي، ويتم اعادة تشكيل قيادة تلك الأجهزة، ويمكن تجديدها كليا، بحيث يتم انهاء عمل كل القيادات التي عاشت مرحلة الانقسام، وفتح الباب لاختيار قيادات تخلو من "الثلوث المباشر" في تلك الحالة..

المسألة تحتاج تفكير بعيداً عن "عقلية اللصوصية السياسية"، بمعنى من يربح أكثر بخدعة أكبر بل وجب البحث في تكبير حصة الوطن على حساب حصة الفصيل..

من هنا نبدأ برسالة تغيير ايجابي.. هل ذلك ممكن.. نعم.. هل هناك "رغبة حزبية".. تلك هي المسألة!

ملاحظة: مفارقة تستحق التدقيق السياسي، ان تخرج غزة فرحة بالاتفاق فيما شقيقتها في الهم الضفة كانت خارج نطاق التغطية.. التعبير مظهر ليس عفوي!

تنويه خاص: اليونسكو اختارت فرنسية يهودية أمينة عامة لها.. والدها كان رافضاً للاحتلال.. وتواصل كثيراً مع الخالد أبو عمار.. اليونسكو ربحت بها ولكن هل تربح هي تاريخاً مضافاً بالانحياز الى الحق العام.. ننتظر وبأمل!

رسالة "ترامب" الى لقاء القاهرة بين "فتح" و"حماس"!

كتب حسن عصفور/ يوم الثلاثاء 10 أكتوبر 2017، تلتقي حركة "فتح" و"حماس"، لقاء جديداً ومختلفاً كلياً عما سبق من لقاءات "السياحة التصالحية"، لبحث ما سيكون لاحقاً من تغييرات جوهرية في المشهد الفلسطيني، وليس فقط

البحث عن سبل إنهاء الانقسام، كمقدمة ضرورية للمصالحة الوطنية الشاملة،
تعيد الاعتبار للممثل الشرعي الفلسطيني، حضورا ودورا بحثا عن ترسيم ملامح
البعد السياسي فيما سيكون من مشهد إقليمي جديد..

لقاء القاهرة القادم، فرض ذاته، كأحد أهم العناوين السياسية التي تتفاعل في
محيطنا، حضور يتناسب وقيمة القضية الفلسطينية، التي ستبقى المركزية وبدونها
لا أمل لأي استقرار في المنطقة، مهما كان حال المشهد الفلسطيني ضعيفا أو
باهتا بحكم من يمسك بقراره الرسمي، حكما ومعارضة..

الذاهبون الى القاهرة، يعلمون أو لا يعلمون، أنه سيكون لقاء "حاسما"، بل وربما
يكون "تاريخيا" لجهة الاتفاق أو اللاتفاق، نقطة فصل سيكون لها ما لها، ولن
يكون الأمر ما قبل اللقاء كما بعده، اي كان المشهد القادم..

ولأن فلسطين، هي روح السلام - واللا سلام في المنطقة، لم يتأخر الرئيس
الأمريكي عن الحضور الى لقاء القاهرة، بطريقته الخاصة، عندما أعلن، "إذا
أمكننا تحقيق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل فأعتقد أن ذلك سيؤدي إلى إحلال
السلام في الشرق الأوسط في نهاية المطاف وهو الأمر الذي يجب أن يحدث".

رسالة ترامب تستبق "لقاء القاهرة"، معلنة أن باب السلام أو اللا سلام ينطلق من
هنا حيث طرفي القوة الرئيسية للتمثيل الفلسطيني، وبهما يمكن إعادة الاعتبار
للممثل الشرعي بكامل هيئته، التي أصابها تآكل بل "عفن" سياسي طوال عشر
سنوات ويزيد..

رسالة ترامب، ان المسألة الرئيسية التي تثير إهتمامه الآن في المنطقة، البحث
عن "السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين" كونه المفتاح السلام الأقليمي، رسالة
تعلن أن أي "صفقة قادمة" لن مكان لها دون سلام يكون الفلسطيني طرفا به..

قد يعتقد البعض المصاب بطرش سياسي، ان تلك الرسالة لا ترتبط بإنهاء
الانقسام، وأن الإدارة الأمريكية تعترف فقط بالرئيس محمود عباس "شريكا
موازيا للطرف الإسرائيلي"، ولا تنتظر أمريكا حضورا لحركة حماس..

ولكن ببعض التدقيق، وبعيدا عن "غطرسة فارغة"، فلا مجال إطلاقا ان يعقد أي
طرف كان من كان، صفقة كانت جيدة أم مذلة حتى، مع عباس وهو في حالته

هذه، لا يملك من امر القرار الا اليسر النذير، بل ان أمره يتهالك يوما بعد آخر، فهو خارج التغطية في قطاع غزة، وفعله في القدس ظهر واضحا كم أنه بعيد، فيما الضفة تتقاسمها أطراف متعددة، هو طرف منها، والتمثيل الشرعي ليس إطارا يلجأ له وقت ما أراد ويلغي دوره وقت ما أراد..

أمريكا ودولة الكيان، شركاء عباس في غرفة "التنسيق الأمني" يعلمون جيدا انه لا يمكنه أن يكون ممثلا لكل الفلسطيني مهما حاولوا النفخ في سورتته. فليس بالأهواء تصنع الأحداث. لذا فرسالة ترامب هي حافز مضاف الى ماذا يعني ضرورة الاتفاق، وما سيكون لاحقا، وأن المسألة القادمة ترتبط وثيقا بحركة نحو البحث في استقرار المنطقة، ومفتاحها فلسطين..

رسالة ترامب الى "لقاء القاهرة"، لم تقف عند البحث عن سلام، بل حملت تهديدا صريحا واضحا، ان عدم الوصول اليه لن يمنع أمريكا من نقل سفارتها الى القدس، بما يعني اعترافا بها عاصمة للكيان، وبكل ما يترتب على ذلك النقل من آثار سياسية كارثية على القضية الوطنية..

"لقاء القاهرة" يحمل أبعادا تكسر منطق المشهد الداخلي للحوار المرتقب، والذي بات "هدفا إقليميا"، ليس "حبا في فلسطين أهلا وقضية" بل ضرورة فلسطين لإستقرار المنطقة، دون ان تعلق حياة المنطقة ايضا انتظارا..

السؤال، هل لطرفي "لقاء القاهرة"، إدراك قيمة الحدث بعيدا عن "نرجسية اللحظة"، هل يدرك كل من طرفي اللقاء، أن المسألة ليست محلية فحسب. لو أدركا ذلك بعيدا عن "عصبوية معيبة"، سيكون الفرح الفلسطيني قريبا وقريبا جدا.. لكن "لو" دوما بها شياطينها أيضا!

ملاحظة: هل من فترة صمت كلامي بين طرفي لقاء القاهرة لمدة كم ساعة.. ليكن الكلام على ما سيكون من فعل ممكن وليس على ما هو تشريط غير ممكن.. لو قدرتوا على هيك الخير قادم.. غيره كلام تاني!

تنويه خاص: اعلام الكيان فجأة فتح كل ملفات نائب رئيس حركة حماس المنتخب صالح العاروري.. تحريض بلا حدود بهدف ترهيب فتح وعباس لا أكثر!

رسالة "ترامب" الى لقاء القاهرة بين "فتح" و"حماس"!

كتب حسن عصفور/ يوم الثلاثاء 10 أكتوبر 2017، تلقتي حركة "فتح" و"حماس"، لقاء جديدا ومختلفا كليا عما سبق من لقاءات "السياسة التصالحية"، لبحث ما سيكون لاحقا من تغييرات جوهرية في المشهد الفلسطيني، وليس فقط البحث عن سبل إنهاء الانقسام، كمقدمة ضرورية للمصالحة الوطنية الشاملة، تعيد الاعتبار للممثل الشرعي الفلسطيني، حضورا ودورا بحثا عن ترسيم ملامح البعد السياسي فيما سيكون من مشهد إقليمي جديد..

لقاء القاهرة القادم، فرض ذاته، كأحد أهم العناوين السياسية التي تتفاعل في محيطنا، حضور يتناسب وقيمة القضية الفلسطينية، التي ستبقى المركزية وبدونها لا أمل لأي استقرار في المنطقة، مهما كان حال المشهد الفلسطيني ضعيفا أو باهتا بحكم من يمسك بقراره الرسمي، حكما ومعارضة..

الذاهبون الى القاهرة، يعلمون أو لا يعلمون، أنه سيكون لقاء "حاسما"، بل وربما يكون "تاريخيا" لجهة الاتفاق أو اللاتفاق، نقطة فصل سيكون لها ما لها، ولن يكون الأمر ما قبل اللقاء كما بعده، اي كان المشهد القادم..

ولأن فلسطين، هي روح السلام - واللا سلام في المنطقة، لم يتأخر الرئيس الأمريكي عن الحضور الى لقاء القاهرة، بطريقته الخاصة، عندما أعلن، "إذا أمكننا تحقيق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل فأعتقد أن ذلك سيؤدي إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط في نهاية المطاف وهو الأمر الذي يجب أن يحدث".

رسالة ترامب تستيق "لقاء القاهرة"، معلنة أن باب السلام أو اللا سلام ينطلق من هنا حيث طرفي القوة الرئيسية للتمثيل الفلسطيني، وبهما يمكن إعادة الاعتبار للممثل الشرعي بكامل هيئته، التي أصابها تآكل بل "عفن" سياسي طوال عشر سنوات ويزيد..

رسالة ترامب، ان المسألة الرئيسية التي تثير إهتمامه الآن في المنطقة، البحث عن "السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين" كونه المفتاح السلام الأقليمي، رسالة تعلن أن أي "صفقة قادمة" لن مكان لها دون سلام يكون الفلسطيني طرفا به..

قد يعتقد البعض المصاب بطرش سياسي، ان تلك الرسالة لا ترتبط بإنهاء الانقسام، وأن الإدارة الأمريكية تعترف فقط بالرئيس محمود عباس "شريكا موازيا للطرف الإسرائيلي"، ولا تنتظر أمريكا حضورا لحركة حماس..

ولكن ببعض التدقيق، وبعيدا عن "غطرسة فارغة"، فلا مجال إطلاقا ان يعقد أي طرف كان من كان، صفقة كانت جيدة أم مذلة حتى، مع عباس وهو في حالته هذه، لا يملك من امر القرار الا اليسر النذير، بل ان أمره يتهالك يوما بعد آخر، فهو خارج التغطية في قطاع غزة، وفعله في القدس ظهر واضحا كم أنه بعيد، فيما الضفة تنقسمها أطراف متعددة، هو طرف منها، والتمثيل الشرعي ليس إطارا يلجأ له وقت ما أراد ويلغي دوره وقت ما أراد..

أمريكا ودولة الكيان، شركاء عباس في غرفة "التنسيق الأمني" يعلمون جيدا انه لا يمكنه أن يكون ممثلا لكل الفلسطينيين مهما حاولوا النفخ في سورتته.. فليس بالأهواء تصنع الأحداث.. لذا فرسالة ترامب هي حافز مضاف الى ماذا يعني ضرورة الاتفاق، وما سيكون لاحقا، وأن المسألة القادمة ترتبط وثيقا بحركة نحو البحث في استقرار المنطقة، ومفتاحها فلسطين..

رسالة ترامب الى "لقاء القاهرة"، لم تقف عند البحث عن سلام، بل حملت تهديدا صريحا واضحا، ان عدم الوصول اليه لن يمنع أمريكا من نقل سفارتها الى القدس، بما يعني اعترافا بها عاصمة للكيان، وبكل ما يترتب على ذلك النقل من آثار سياسية كارثية على القضية الوطنية..

"لقاء القاهرة" يحمل أبعادا تكسر منطق المشهد الداخلي للحوار المرتقب، والذي بات "هدفا إقليميا"، ليس "حبا في فلسطين أهلا وقضية" بل ضرورة فلسطين لإستقرار المنطقة، دون ان تعلق حياة المنطقة ايضا انتظارا..

السؤال، هل لطرفي "لقاء القاهرة"، إدراك قيمة الحدث بعيدا عن "نرجسية اللحظة"، هل يدرك كل من طرفي اللقاء، أن المسألة ليست محلية فحسب.. لو أدركا ذلك بعيدا عن "عصبوية معيبة"، سيكون الفرح الفلسطيني قريبا وقريبا جدا.. لكن "لو" دوما بها شياطينها أيضا!

ملاحظة: هل من فترة صمت كلامي بين طرفي لقاء القاهرة لمدة كم ساعة.. ليكن الكلام على ما سيكون من فعل ممكن وليس على ما هو تشريط غير ممكن.. لو قدرتوا على هيك الخير قادم.. غيره كلام ثاني!

تنويه خاص: اعلام الكيان فجأة فتح كل ملفات نائب رئيس حركة حماس المنتخب صالح العاروري.. تحريض بلا حدود بهدف ترهيب فتح وعباس لا أكثر!

رسائل رامي "الإيجابية" .. مبتورة!

كتب حسن عصفور/ "المناخ السوداوي" الذي يسيطر على المشهد العام في قطاع غزة، من جهة الحياة الإنسانية، التي لا يبدو لها شبيه في كوكبنا المعاصر، بل ولم يعرف لها مكانا غير هذا المكان المسمى منذ زمن بلا معنى مفهوم "قطاع"، حالة حصار بكل السبل المعلومة منذ سنوات.. بدأ يشهد حركة التفاعل الإيجابي سريعا مع أي مؤشر لكسره، فما بالنا والحديث عن قطار التصالح القادم..

من حق أهل القطاع أولا، أن يشعروا بأن القادم هو جزء من طريق الخلاص من "ظلامية سياسية" فرضت منطقتها على القطاع، أنتجت خلالها كل المظاهر المرضية، لكنها رغم كل "جبروتها" لم تتمكن منه، بل ولم تنل من روح الإنتماء الوطني، وعله تمسك بالفلسطينية ما يستحق أن يكون "النموذج" .. ومع قيمة التصالح الآتي، على طريق المصالحة للقضية الوطنية، وما سيتركه من "عودة الروح" للحضور السياسي الفلسطيني، وكسر حالة "الإستخفاف" التي كانت "السيد الفاعل" في القضايا الأساسية ما سمح للمشروع التهوديدي أن يحقق كثيرا من "عناصره" ويقترب من اكتماله، بفضل زمن "الإستخفاف السياسي في العهد الراهن" ..

ويبدو أن د.رامي الحمد الله أدرك أن هناك واجب عليه مخاطبة أهل القطاع بغير تلك اللغة، التي سادت معظم أركان "المنظومة العابسية"، تهديد ووعيد

وإجراءات "غير مسبوقه" لكسر الغزي عله يرضخ لنزعة التفرد المقيت، فبدأ رامي الحمدالله يرسل "بشائر" القدوم يوم غد الإثنين 2 أكتوبر 2017..

رسالة رامي الأولى إتجهت للشابات والشباب في قطاع غزة، مؤكداً " أن همومهم ومشاكلهم تأتي في أعلى سلم الأولويات، وستعمل الحكومة وضمن توجيهات فخامة الأخ الرئيس محمود عباس دون ملل أو كلل لخدمة الشباب من خلال توفير التعليم وفرص العمل. وسنخدم المجتمع من خلال الاستثمار بالعنصر الشبابي، وقد وصلتني نداءات الشباب والحملة المطالبة برويوتي، وسأعمل جهدي لعقد لقاء خاص معكم".

ومضافا لها ما نشر أنه اعلن عن "دور تفاعلي" يبدأ من يوم الوصول، بفتح معبر رفح 3 ايام، وأيام ويتم رفع الحصار ومنتصف الشهر الحالي كهرباء بلا انقطاع..

الرسائل بكل ما بها، مؤشر ان "الجديّة" أكثر حضورا مما كان، وأن التغيير قادم بما به من أثر للمواطن والقضية، حتى وإن تجاهلها رامي كون لا يرتبط بالمؤسسة السياسية "الحاكمة"، رغم ما يحمل من طموح لا محدود ليكون "الخيار القادم" ما بعد عباس..

لكن، ودون المساس بالجواهر الإيجابي في نزعة الكلام، فما زال رامي الحمد الله، وغالبية أركان "المنظومة العباسية" ممن يتحدثون، يقفزون بلا أي سبب عن قضية أساسية، بل وستكون رئيسية في منح الحكومة قدرة على العمل المستقر من عدمه، ما أصبح يعرف في المسمى السياسي "قضية موظفي غزة"، وهنا ليس منهم موظفي حماس، كي لا يتم الهروب وخط المسائل بطريقة غير سليمة، قضية قطع الرواتب والإحالة الى التقاعد بالإكراه وتحت سيف تسلطي لا مقبول ولا معقول..(لا يعني نكران لما لموظفي حماس من حقوق)..

عدم الحديث عنها، وتغييبها عن جدول الكلام تحمل رسالة سلبية جدا، بل وتحريضية ضد السلوك التصالحي، فالإستخفاف بها ليس له مبرر مطلقا، ولا يجوز أن يستمر أيضا، خاصة وأن كل أركان "منظومة عباس الحاكمة" عندما "شرعنت" الجريمة قالت أنها تنتهي مع إنتهاء اجراءات حماس ..ومع أن كل

ذلك كذب سياسي، فلا بأس انه بات واقعا..وها أن حماس ألغت وأنهدت كل ما تحجج به البعض الحقود على القطاع أهلا وسكانا وحضورا، بل وتاريخا..

لماذا يتجاهل رامى الحمدالله، وكل أركان المنظومة اياها الإشارة الى تلك الأزمة، التي يفترض انها لا تمثل أي "عقبة" او "عقدة" لا مالية ولا وظيفية، فالمال الذي سرق من الموظف كان القول أنه موجود في "الخزينة"، اي أن عودته فقط رهن بقرار وليس بتوفير مال..ما لم يكن قد سرق لأغراض أخرى..وعندها يصبح السارق مطلوبا للعدالة، ويمكن أن تصبح أول القضايا التي ترفع للمنظمو الشرطية "الإنتربول"..

من أولويات العلاقة الآن، اعلان رامى الحمدالله يوم الإثنين، وقبل أي شيء آخر عودة الأمر الى ما كان عليه قبل "قرارات عباس غير المسبوقة" التي يفتخر بها، وبما انها حققت المراد فالإلغاء هو المنتظر وعدمه تكون المسألة ليس رهنا بحماس بل تصفية حسابات أخرى..وحينها لكل أجل فعل وكتاب..

بالمناسبة مسار التصالح لن يتوقف بعدم إعادة الرواتب، كي لا يخرج منافقين يدعون الحرص وهم من كانوا مخبرين للتحريض على القطاع، يصرخون بأن الوحدة اهم من الراتب الآن..قول كل كذب ونفاق، ولكن ما سيتأثر فعلا هو عمل الحكومة ونشاطها واستقرارها ما لم تنه تلك الجريمة..

على فكرة الحديث عن رفع الحصار مشروطا بعودة رامى ووزاره يكشف أن الحصار كان طلبا "عباسيا" خالصا..وهذا ما قلناه دوما..فشكرا لمن نطق فاضحا بعض ملامح الخزي التي سادت..

رامى لا تستخف بما هو ضرورة لو رغبت أن تبقى جزءا من حاضر ولك مستقبل!

ملاحظة: اعلاميا تشعر أن حماس تفوقت كثيرا بخطابها مؤخرا على حركة فتح..حماس خطابها هجومي تصالحي ترفعي..فتح خطابها إننظاري تشكيكي توعدى...الخسائر تبدأ بمؤشرات صغيرة!

تنويه خاص: آبت البعض الفلسطيني يكف عن تقزيم حركة المطالب الكردية وكأنها مرتبطة بالحركة الصهيونية.. الأكراد لهم حقوق قومية وشرعية العرب إستخفوا بها كثيرا.. الجريمة تبدأ من هنا!

"سلوك الحكومة شيزوفريني".. عناق "المتهم" ومعاقبة "البريء"!

كتب حسن عصفور/ تابع الشعب الفلسطيني "وطنا وشتات"، مسار اليوم التالي لوصول الحكومة الى قطاع غزة، في طريق ممارسة أعمالها التي "حرمت" منها بقرار مشترك حمساوي فتحاوي قبل عامين من تاريخه، وكانت "عودة" مشهودة لتؤكد، ان طاقة الوحدة في الذات الفلسطينية هي الأساس الذي يحكم مسار الحركة العامة للشعب، رغم كل قيود تفرضها "مصالح حزبية فئوية"، كشفتها مسيرة السنوات العشر الأخيرة..

عملية التسليم الحمساوية لحكومة الحمدالله، لم تشبها "شائبة" من قبل "أولي الأمر الفعلي" في قطاع غزة، بل ربما كانت سلاستها فوق المعتاد، أو خلافا لتوقعات أن تبرز هنا أو هناك ما يمكنه أن "ينغص" حركة الاستبدال للقائمين على "الحكم" في قطاع غزة، بحكومة توصف بأنها "حكومة وفاق"، رغم غياب صفة الوفاق الحق عنها..

وجاء حضور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من خلال رسالته المصورة رسالة لتؤكد، أن مصر ليست كما كانت في سابق رعايتها للحوار أو مسار "المصالحات السياحية" السابقة، بل بثقلها الأول حاضرة، ولذا أرسل وزير مخابراته على رأس فريق سياسي - فني، ليكون حاضرا بثقل مصر الكامل كي لا تصاب حركة "التصالح" بإرباك مفاجئ..

مصر رغم كل صراعها مع الحركة الإخوانية الإرهابية، لم تقف أمام ماض حماس، ولم تفتح أذنيها لما يقال في داخلها من البعض الكاره للمصالحة الفلسطينية، بل ان مدير المخابرات اللواء خالد فوزي، منح حماس شهادة "إيزو سياسي"، عندما قال لها سيسجل لكم التاريخ موقفكم ومبادرتكم التي فتحت الباب لعودة مسار المصالحة والعمل على تنفيذه..

حتى الساعة، سار المشهد "الرسمي" بكل إتقان يمكن وصفه بأنه ليس من "التقليد الفلسطيني"، الذي يتسم أحيانا ببعض من "إندفاعية وعشوائية" تسبب "فوضى مجانية". سلوك يجب قراءته كونه سلوكا جديدا منضبطا الى حد اللامعقول، وخاصة من قيادة حماس السياسية والأمنية..

وكان لهذا اليوم أن يصبح "حدثا تاريخيا" مكتمل الأركان السياسية والتنظيمية، ورسالة للعالم قبل الشعب، ان فلسطين عائدة بقوة لتواجه المشروع التهوديدي وآثاره التدميرية على المشروع الوطني، لكن ما زال هناك "عقلية" تصر أن تعيش في "شرنقتها الخاصة" تبحث عن كيفية "الأخذ السياسي" وتنتظر نتائجها كي تفكر بحركة فعل مقابل ذلك..

قيادة فتح رئيسا ومركزية وناطقين وحكومة، لا زالوا يتصرفون وفق ثقافة "الشك واللامعقول"، وكأنهم يعيدون صياغة مقولة ديكارت "أنا أشك إذا أنا موجود" بطريقتهم لتصبح "أنا أشك إذا أنا أحكم"..

كان التقدير أن يكون البيان الأول لحكومة الرئيس عباس "إعلان حسن نوايا" مقابل النوايا التي حدثت نحو قطاع غزة، بإلغاء "بعض الإجراءات العقابية" التي إتخذت ضد أهل القطاع، ولا نقول كلها مرة واحدة، لأن الشكاك بطبعه لا يؤمن بالآخر بل بفعل الآخر حتى النهاية..

مبررات قيادة فتح، رئيسا وقيادة وحكومة لتأخير إلغاء إجراءات عقابية وغير قانونية، كان قمة "السخرية والمهزلة السياسية" عندما تربط إجراءات ظالمة ضد من لا ذنب لهم بمنطق الانقسام، بل هم من عليهم أن يعاقبوا أطرافه، ربط إزالة إجراءات الظلم بما اسموه "تمكين الحكومة"، وهو ذات منطق الجماعة الإخوانية اساسا، وكانت حماس أولى باستخدام "المنطق الإخواني" وليس فتح ورئيسها عباس..

ربط رفع العقوبات الظالمة وغير القانونية بتمكين فتح وأجهزتها الأمنية من السيطرة، ليس سوى ذريعة هروب من السير الطبيعي لاتمام المصالحة الوطنية، وربطها بإكمال الحوار ليس سوى "ذريعة ساذجة" ربما تساوقا مع "رغبات الغير الفلسطيني" الذي ينتظر مزيدا من حماس..

كان لهم أن يصارحوا الشعب، ان هناك لا زال أمام حماس استحقاقات عليها، حددها الرئيس عباس في مقابلاته مع الاعلام المصري، "كل شي أن يجب أن يكون تحت سيطرة السلطة"، "المعابر والأمن والوزارات، كل شيء يجب أن يكون بيد السلطة الفلسطينية" في قطاع غزة ويضيف، "لأكون واضحا أكثر، لن أقبل ولن أنسخ او استنسخ تجربة حزب الله في لبنان"!!..

منطق "أنا أشك إذا أنا أحكم وأسيطر"، يتمسك باستمرار العقاب، في حين أنه يقبل من يقول أنه سبب العقاب..منطق يحمل كل أشكال "الشيزوفرينا السياسية"..قد ينجح عباس وفريقه ببعض ممن يرغبون ولكن فعل العقاب لهم سيكون صاعقا في أول عملية تصويت في الصندوق، وما حدث في 2006 قد يكون اقل صدمة مما سيكون لو واصلت "الفرقة العباسية" سلوكها العدائي لأهل القطاع..

بعضاً من البصيرة قد ينجي من تهلكة قادمة لا محالة!

ملاحظة: تركيا وقطر رسميا واعلاما مصابين بحالة "هوس" مما حدث.زلا تزال الصدم الحمساوية تدق في "نافخوهم" المريض اصلا..بصراحة اللي صار صعب عليهم بعد استثمار مليارات في مشروع سقط في غفلة منهم!

تنويه خاص: اعلام حماس الرسمي بدأ في فتح أبوابه لغير "اهل الثقة"..علمهم يبحثون صياغة علاقات جديدة..عفكرة اعلام السلطة لم يصاب بداء التحول..المرض مستمر والعقلية الانقسامية مستمرة..وهذا ليس صدفة!

سلوك من بنك محلي لا يجب أن يمر صمتا!

كتب حسن عصفور/ في أحد "غرائب" المشهد الفلسطيني، ان تقرأ خبرا تعتقد في البداية أنه جزء من "النميمة السياسية" السائدة في جنبات "بقايا الوطن" شماله وجنوبه، من آثار النكبة الثالثة المعروفة إعلاميا بمسمى الإنقسام..

عضو مجلس تشريعي (فتحي قرعاوي) من أعضاء حركة حماس نشر "تعليقا" على صفحته الخاصة بموقع التواصل الإجتماعي "فيس بوك"، قال فيه (أن البنك

الإسلامي الفلسطيني فرع محافظة طولكرم, رفض فتح حساب لنجله بحجة أن الاتحاد الأوروبي قد اضاف نواب قائمة الإصلاح والتغيير التابعة لحركة حماس على لوائح الإرهاب).

نص غير ملتبس في تحديد مسألة غاية في الخطورة، قبلا، فما بالنا الآن بعد أن تمت "حفلة القبل والقهقهة" وتم توقيع "اتفاق التصالح" في القاهرة، أن يتم التعامل فلسطينيا، من مؤسسة تعمل في حدود "السلطة المسموح لها العمل بها" مرخصة، نظريا وقانونيا تخضع لسلطة البنك المركزي الفلسطيني (سلطة النقد)..

أن يرفض البنك المحلي المشار له من قبل النائب قرعاوي، كان عليه ان يحدث "ثورة غضب" من قادة السلطة السياسيين، وأن يحاسبوا فوراً رئيس سلطة النقد على صمته لتلك المهزلة الوطنية، ان يترك الأمر المالي لبنوك بالتصرف بهذه الطريقة..

ولنسأل قيادة السلطة، وبالتبعية رئيس سلطة النقد، هل مرجعيتكم القانونية باتت تدار من بروكسل، وهل من يحدد لنا التصنيف السياسي جهات غير فلسطينية، وهل أصبح الاتحاد الأوروبي هو "الشرعية الجديدة" لكم، تخضعون وتنفذون ما يأتي لكم "أوامر وقرارات" ..

هل باتت حماس في قانون السلطة "السري" المترجم عن "أوامر أوروبية - أمريكية"، "إرهابية"، وهل "القانون الأساسي" لما لكم سلطة غير القانون الذي أقره المجلس التشريعي عام 1996، وتم تعديله لغايات لم تعد مجهولة، عام 2005..

هل نواب كتلة التغيير والإصلاح، تابعين لحركة غير الحركة التي وقعت مع ممثلي رئيس كل السلطات محمود عباس، وهل هناك قانون خاص لبعض حماس، انهم "إرهابيين" والبعض غير ذلك.. هل حماس الضفة هي منظمة "إرهابية"، وحماس غزة، بنت ناس محترمة مؤدبة..

لو كان الأمر كذلك، كيف لعباس أن يستقبل وفدا من حماس الضفة برئاسة ناصر الشاعر ومعه نواب من تلك الكتلة المصنفة "إرهابية" وأذاع "الاعلام العباسي"

خبر اللقاء كأنه "فتح مكة"، فرحا نكائية في "تفاهمات حماس - دحلان"، ثم أيام وتم الأمر للوزير الأول رامي الحمدالله أن يستقبل وفدا كله من كتلة حماس البرلمانية، المصنفة وفقا للبنك المحلي أنها "ارهابية" ..

أي مهزلة تلك التي نشهد، وأي زمن نعيش، وهل أصبح الأمر في ما بقي من بقايا سياسية خارج اي سيطرة، ولكل مؤسسة تفعل ما يحلو لها، ما دامت ترفع راية الولاء المطلق لرئيس السلطة المحدودة الأثر ..

اليوم وليس الغد، يجب التوقف فورا، وبأمر رسمي عن تلك المهزلة الوطنية، وأن يتم محاسبة البنك على فعلته باجراء رسمي و يعلن للعامة، بل ومن حق الناس ملاحقة هذا البنك، وليس الاسم فقط قانونيا وتقديمه للمحاكمة بأنه يتعامل بقانون غير القانون الأساسي ..

الإعتذار الرسمي من السلطة ومؤسساتها ذات العلاقة شي مطلوب، لكن المحاسبة هي المطلوب الأهم، غير ذلك تكون هي ومن يقف خلف تلك المؤسسة جزء من "مؤامرة" تدمير القانون الأساسي لصالح جهات "غير وطنية"!

وعليه يحق التصرف مع فروع ذلك البنك في قطاع غزة والضف بما يستحق من مطاردة وطنية وسياسية وشعبية، الى حين تستفيق مؤسسة السلطة، ما لم تكن "متواطئة"، وللبنك "ضلع هام" داخل تلك المؤسسات الرسمية ..

ملاحظة: تصريحات مستشار محمود عباس للشؤون الدولية نبيل شعث لن تقدم خدمة لا لمصر ولا لفلسطين، ولن تجلب سوى "سوادا سياسيا" لمن حاول "الصيد في ماء عكر ارهابي" .. عيب وعيب وعيب كبير كمان!

تنويه خاص: صحيح شو أخبار "التجنيد" اللي حكي عنه منسق الارتباط مع اليهود .. شكل ردهم أجمه وغيره .. بس معقول "بطولة تلفزيونية" هيك تصريحات .. وين "الرؤية والعقيدة الوطنية" يا أبو المبادئ النارية!

سياسة "الخطوة خطوة" العباسية نحو غزة.. ليش!

كتب حسن عصفور/ لم يكن مفاجئاً بالمعنى السياسي سلوك الرئيس محمود عباس "البطيء جدا" للتحرك نحو قطاع غزة، بعد توقيع اتفاق "التصالح" بين حركتي فتح وحماس في القاهرة يوم 12 أكتوبر 2017، من أجل إعادة المشهد الوطني المفقود من 14 يونيو (حزيران) 2007، تاريخ الانقلاب الحمساوي بعد ان رضخ عباس الراضخ للرغبة الأمريكية بإجراء إنتخابات كان هدفها تدمير المنجز الوطني في إقامة السلطة الوطنية، كأول كيان سياسي وطني فلسطيني في التاريخ، بقيادة الخالد ياسر عرفات..

الرئيس عباس، لم يكن متحمسا، ولا زال لهذا الاتفاق، ولو ترك الأمر له وحده، لأوجد عشرات الذرائع كي يبقى الحال على ما هو عليه الى حين مغادرته المشهد بفعل الطبيعة - القدر أو بفعل غير ذلك، ومن يتابع تصريحات فريقه او من يدينون له بالولاء الخاص في بعض فصائل منظمة التحرير، يلاحظ أن بحثهم الدائم، فيما هو "تهديدي"، لغة "لو أن سيكون إن"، لغة غاية في السذاجة يعبرون عنها بكل سبل تطفيفية، عل قيادة حماس أن ترتكب "حماقة سياسية"، تريحه وفريقه مما لا يبحثون عن عودة السلطة "الرسمية" الى قطاع غزة.. ليصرخون تلك الصرخة الأشهر : الم نقل لكم!

كوميديا المشهد الراهن، والقادم، ان عباس وفريقه يعلمون كل العلم أنه لم يعد لهم من "خيار سياسي" سوى الانصياع للرغبة الأمريكية ومعها أو الى جانبها الرغبة الروسية، بتوافق عربي تقوده مصر الشقيقة الكبرى، بالتفاهم مع الأردن والعربية السعودية ودولة الإمارات..

المصيبة أن "تأخير" موقف عباس المتحكم كليا في موقف فتح، لتطبيق اتفاق التصالح بشكل فوري وسريع، كونه يعلم يقينا أن حماس وتيار الاصلاح بقيادة النائب دحلان، يمثلان القوة الأبرز في قطاع غزة، وأن الحديث عن إعادة تأهيل "المؤسسة الأمنية"، وفتح باب التجنيد عليها تستقدم ما يعتقد أنه "موالاة" خاصة، ليس سوى "ذرائع" ترقبا لتفجير شيئا يمنحه التعبير الذي يريد "الم أقل لكم"، لكن كل ذلك لم يعد له "قيمة سياسية" وسيذهب رغم أنفه الى قطاع غزة، حتى لو لم يعد هو شخصيا.. فذلك اصبح قرار قوى عظمى وإقليمية..

من يريد العودة لاستلام "السيطرة" على قطاع غزة لن يكتب له نجاح بتلك الأساليب البالية، وما يجب هو إعادة صياغة العلاقات الوطنية بشكل حقيقي وفقا لحماية "بقايا المشروع الوطني"، والذي سيصاب بـ"ضربة شمس سياسية" في أي حل سياسي إقليمي، خاصة وأنه لم يعد مجرد تخمين سياسي، بل ملامحه أكثر وضوحا مما أي مرحلة سابقة، وربما المرة الأولى التي تكشف أمريكا عن "مشروعها" المتفق عليه مع البعض الدولي والاقليمي..

سياسية "الخطوة خطوة العباسية" نحو قطاع غزة، لن تنتج الا مزيدا من الرفض لحركة فتح بقيادته، وأن الجمهور الغزي لن تمر عليه أساليب المماثلة لتنفيذ اتفاق التصالح في القاهرة، وعودة السلطة بكل أركانها، والارتهان للمؤسسة الأمنية كان له ان يكون واضحا.. اما الأحاديث المستترة عنها، فلن يمنح فتح وعباس "ربحا سياسيا" بل العكس هو الحتمي، ومن يربح، وسريعا جدا من السياسية العباسية المماثلة، هو حركة حماس، الذي إنطلق قطارها السريع لترميم علاقاتها مع مصر بحيث باتت وكأن القاهرة منطلق حماس لتصويب علاقاتها الدولية، بل وسياستها التي بدأت تتجه نحو "التوافق" مع بناء سلام إقليمي..

كل تأخير في عودة السلطة الى قطاع غزة بالجملة وليس بالمفرق، الى حين الاعلان عن دولة فلسطين، هو ربح خالص لحماس، وتعزيز مكانتها محليا وإقليميا ودوليا، وما تصريحات رئيس وزراء بريطانيا السابق سوى رسالة سياسية، فتحت الباب لأن تعتبر أمريكا أن ليس هناك "عجلة" في بحث سلاح حماس..

العودة الى قطاع غزة، يجب أن يكون فورا وشامل، وليس قطعة قطعة، أو خطوة خطوة، انتظارا لعثرة ما تأتي وتريح.. هذا وهم سياسي كامل، بل ومطلق.. العالم بات متفقا وكليا على "الصفقة الإقليمية" للمرة الأولى منذ اغتصاب فلسطين عام 1948.. صفقة لن تكون "عادلة" ولن تكون "مشرفة" لكنها صفقة ستفرض فرضا..

قبل فوات الأوان ولتقليل ما يمكن من ضرر سياسي مقبل علينا لا، بد ان تنتقل السلطة فورا الى قطاع غزة، ولتبدأ ممارسة سلطاتها كاملة ضمن المتفق، ولا

خوف من "ردة حماسوية"، فحماس لها مصلحة أكبر فيها، لأنها تعلم يقينا أنها ستصبح "شريك أساسي" في رسم المشهد الإقليمي..ومن لا يرى ذلك عليه مغادرة المشهد كليا بلا رجعة. وغير مأسوف عليه، كونه سيقدم خدمة لدولة الكيان لفرض كل ما تبحث عنه رغم ما لها في الصفقة، خاصة من فرض مشروع تهويدي وما منح لها من عباس وفصيلة تهويدا للبراق..

كفى ممطالات ساذجة..على عباس وحكومته العودة فورا الى غزة، فهي تستحق أن تكفر عن ذنوبهم نحوها!..

ملاحظة: نصيحة لأعضاء اللجنة التنفيذية من غير حركة فتح أن لا يتباروا في كلام لا قيمة سياسية له سوى استخدامهم أدوات رش السموم على اتفاق التصالح! تنويه خاص: البيان التفسيري للقائد الحمساوي يحيى السنوار من قطر، لن يغير من الأمر، قول الحق خرج ولن يذيبه بيان تحت الإكراه..بالكوا العبادي ممكن يشوف "ممتاز دغمش" من تحت لتحت..الباقى عندكوا!

شروط أمريكية "غبية" ..مكانها "القمامة"!

كتب حسن عصفور/ في "إعلان" قد يبدو "مثيرا سياسيا"، خرج المبعوث الأمريكي "اليهودي" جيسون غرينبلات، بتوقيت متزامن مع إنطلاق لقاء القاهرة بين فتح وحماس، الثلاثاء 10 أكتوبر 2017، ليقول، أن "التطورات التي تشهدها المصالحة الفلسطينية، تتناسب تماما مع جدول الأعمال الأمريكي الذي يريد أن يأتي الفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات كهيئة واحدة تتحدث عن جميع السكان، وليس فقط كسلطة لا تمثل الفلسطينيين في غزة". وأن "الجهود الرامية إلى التوفيق بين السلطة الفلسطينية وحماس في غزة جديرة بالاهتمام".

الإثارة السياسية، في اعتباره أن ما يحدث يتناسب وجدول الأعمال الأمريكي الخاص بالمفاوضات وعملية التسوية السياسية، التي يتحدث عنها الرئيس الأمريكي ترامب دون وضوح أو تحديد، وهو بهذا القول يؤكد ما بات مؤكدا، بأن الولايات المتحدة تبحث عن كيفية إنهاء الإنقسام، وهي من أعطت الضوء

الأخضر لفتح ورئيسها محمود عباس التجاوب مع الجهد المصري المتسق في البحث عن تسوية أشار لها الرئيس المصري مرارا..

ودون السؤال عن ما هو "جدول الأعمال الأمريكي"، الذي يتحدث عنه غرينبلات، خاصة وأن الأطراف ذات الصلة حتى تاريخه لا تعلم من أمرها شيئاً عما أشار له "المندوب السامي الأمريكي"، ما يثير حقا هو إعتباره أن المصالحة الفلسطينية باتت وكأنها "مصلحة أمريكية"، ويبدو أنها ستصبح قريباً "مسألة أمن قومي أمريكي" ايضاً..

ولكن، ما لا يجد له منطق سياسي، او أي منطق هو أن يذهب المندوب الأمريكي الى القفز المباشر من كون المصالحة الفلسطينية تتناسب وجدول إدارته الى العبث المستديم، في فرض "شروط إبتزازية" تخرج كلياً عن منطق مسار الكلام..

غرينبلات، وبعد الثناء على جهد التصالح، خرج ليعلن شروطاً لا بد منها كي تستقيم "الإمور" وفقاً للمنطق الأمريكي، "كل حكومة فلسطينية ستنشأ يجب أن تلتزم بشكل لا لبس فيه، بـ"رفض العنف والاعتراف بـ"إسرائيل" وقبول الاتفاقيات والالتزامات السابقة الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والدخول في مفاوضات تسوية".

أي أننا أمام مسار محدد ومشروط بنتائجه، بحيث ان الترحيب لا قيمة له ما لم يتم "إنتاج المفرخة السياسية" الشروط الأربعة التي أعلنها المندوب الأمريكي، ودونها يصبح كل حديث بلا قيمة أو أهمية، وعليه فأمريكا تبحث فرضاً سياسياً وليس غير ذلك..

مفارقة "الشروط الأمريكية" هي أنها في إتجاه واحد لا غير، بل ولا تستند الى أي حقيقة سياسية قائمة الآن، بل انها تلغي حقائق باتت حاضرة بقوة القانون الدولي، وعليها أرادت تأسيس قاعدة غير القاعدة الواقعية للعملية السياسية..

فمن حيث المبدأ، كان على المندوب السامي الأمريكي أن يتحدث عن "شروط تبادلية" للحكومتين الفلسطينية القادمة، والإسرائيلية القائمة أو القادمة.. ويحدد "رفض العنف من الجانبين"، علماً بأن العنف الحقيقي هو عنف وارهاب

الاحتلال والمستوطنين اليومي، فيما غابت كل مظاهر "العنف" وفقا للمفهوم الأمريكي عن الضفة والقدس، وبالتأكيد عن قطاع غزة، بفضل جهود خيالية - إستثنائية لـ "غرفة التنسيق الأمني الثلاثية"، تنسيق طارد كل ما يمكن أن يعتبره غرينبلات "عفا" ..وليعد الى رئيسه يوم أن أعلن عدم تصديقه لهذا "التنسيق المذهل" ..

أما مسألة الإعراف باسرائيل، فيبدو ان "غرينبلات"، لم يبذل جهدا ليسأل عن جوهر الإعراف، وأنه "إعتراف متبادل" بين منظمة التحرير واسرائيل، والأخيرة هي التي لم تعد تعترف بمنظمة التحرير فيما رئيس المنظمة والذي هو أيضا رئيس السلطة ورئيس فتح متمسك كليا بذلك الاعتراف، رغم كل مبررات إسقاطه، خاصة بعد إعراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين..

أما الشرط الثالث، وهو الإلتزام بالاتفاقات الموقعة بين الطرفين، وهنا لا نطلب سوى أن يقرأ هذا المندوب ما اصدرته دائرة المفاوضات ورئيسها أمين سر منظمة التحرير د.صائب عريقات "متمنين له الشفاء السريع"، ليلعلم أن حكومة اسرائيل لم تعد لها صلة بأي من الاتفاقات الموقعة، وبل واستبدلت كل مسميات الاتفاق وعادت بها الى مسمياتها الإحتلالية..

غرينبلات، تجاهل كليا إعلان نتنياهو حول مستوطنات الضفة والقدس، واعتبرها جزءا من "أرض اسرائيل" ..وتناسى أيضا، أن حكومة الاحتلال بدأت عمليا في تنفيذ مشروعها التهوديدي في الضفة من خلال تشكيل "أدوات تنفيذية له"، من الخليل وتتجه نحو القدس وبقية الضفة، وإعتبرت أن "الإدارة المدنية" المفترض أنها انتهت كليا بعد توقيع الاتفاقات، مسؤولة عن تقديم "الخدمة للسكان الفلسطينيين واليهود"، وكان الضفة باتت جزء من سلطة الكيان..

شروط غبية نعم، لكن الأغبي هو أن يصمت الطرف الرسمي على مثل تلك التصريحات، ما يبدو وكأنه موافق عليها ضمن ما هو متفق عليه مع الإدارة الأمريكية من "تفاهمات" خارج السرب الوطني..

شروط لا يجب الصمت عليها، بل وجب الرد الشامل والقاطع على تحديد شروط على دولة الكيان للبدء في أي مفاوضات قادمة، تنطلق من التغيير الجوهرى قرار الأمم المتحدة رقم 67 /19 لعام 2012 الاعتراف بدولة

فلسطين.. والإعتراف بها شرطا لأي عملية سياسية، وأن الاتفاقات باتت "كادوكا سياسيا" بعد هذا القرار..

هل نرى وحدة موقف من فتح وحماس ومنظمة التحرير ردا على "الشروط الغبية"، ام تمر وتصبح "قيدا أمريكيا" جديدا لخدمة الكيان.. تلك هي المسألة!
ملاحظة: الاعلامي ناصر اللحام "بشر الشعب" بأن الرئيس عباس سيتواضع ويقبل أن يرأس الحكومة الجديدة، الى جانب "كومة المهام"، رئيس الدولة ورئيس المنظمة ورئيس فتح ورئيس المجالس العليا، والقائد العام لقوات شو مش مهم.. شكلنا أمام "سوبر عباس" في سن 84!

تنويه خاص: معقول كأس عالم بدون "ميسي" بصراحة لا.. الفن النادر كان حضوره واجب.. شكرا ميسي انك أبقيت الارجنتين حاضرة في روسيا.. بدونك المتابعة بالاكراه!

شروط مضادة لـ "شروط" الكيان ومن معه!

كتب حسن عصفور/ كل شيء تم في العلن، تقريبا، بل وضمن "تفاهمات" متبادلة بين "مراكز القوى" في الإقليم والعالم، جرت حركة اللقاءات المصرية مع أطراف فلسطينية، كانت هي المسبب الرئيسي لإنطلاقة المشهد الجديد في حركة التصالح الوطني على طريقة صياغة قواعد حقيقية لإنهاء الإنقسام الكريه بكل ما للتعبير من معان متلازمة..

بدأت عجلة القطار المصري تتحرك، بإعلان أول المفاجآت تفاهمات "سرية" مصرية مع حماس لم تعلن حتى ساعته، لكنه ملامحها باتت في متناول "التقدير السياسي"، خاص بعد أن استضافت القاهرة، أول لقاء للمكتب السياسي المنتخب حديثا لحركة حماس بقيادة اسماعيل هنية، وما أعلنته غالبية القيادات الحمساوية لاحقا حول أمن مصر القومي، ولم تمر مسألة وجود تمثيلي لحماس في القاهرة عبر أحد قادتها المقربين جدا من يحيى السنوار "النجم الساطع" في الأسابيع الماضية..

وتزامنا معها، المفاجأة الثانية ومن القاهرة، "تفاهمات" حماس وتيار الاصلاح بقيادة النائب محمد دحلان، الذي سطع نجمه كما يحيى السنوار، ليمثلا قوة دفع لم تكن ضمن "الحسابات التقليدية"، ولذا حتى ساعته يمثل تيار الاصلاح "طرفا" حاضرا في صياغة المشهد بشكل مباشر وبشكل خفي، حتى لو لم تقبل حركة فتح "الأم" لتيار الاصلاح ذلك..

وكانت المفاجأة الثالثة المؤسسة على الأولى والثانية، هو "إعلان حماس" بالاستجابة العملية لشروط فتح - عباس الثلاثة دون أي إشتراطات مضادة، كما كان يحدث سابقا حيث كانت تقول هذه مقابل تلك، المفاجآت توالى من القاهرة، التي تعلم قيادتها "الفتية" والناهضة نحو استعادة مصر بكل ما لها وزنا وحضورا واثرا، وبالتالي قيمة وكلمة، أن فلسطين هي البوابة الأبرز لصياغة معادلة جديدة..

حضرت فتح ووفد رئيسها الى القاهرة وكانت كل السبل مغلقة للتهرب من قبول "إعلان حماس"، ولاحقا بدأت المسيرة، ومعها إنكشف بعض ما كان معلوما ولكن ليس معلنا، حول المواقف الدولية والإقليمية من المشهد الفلسطيني الجديد، إذ لا معترض "حقيقي" سوى دولة الكيان، وبعض المتضررين من "بقايا تحالف الشيطان" في قطر وتركيا وداخل فتح، وداخل حماس بشكل غير معلن، خوفا ورهبة للقيادة الجديدة..

دولة الكيان، أدركت أن قطار المصالحة هذه المرة يختلف كليا عما سبق منذ 2006، وبقينا ندرك أن ذلك بات مطلبا "دوليا - إقليميا" وليس فلسطينيا فحسب، كونه الباب الوحيد لصياغة المشهد السياسي الجديد للإقليم، ضمن معادلة جديدة وبأطراف جديدة - قديمة، تقترب من "مظهر مؤتمر مدريد" بشقيه الثنائي والمتعدد، مع الأخذ بالتغييرات الجوهرية التي حدثت، خاصة في الواقع الفلسطينية، حيث لا شريك في التمثيل، ولا تحديد له أيضا..

اسرائيل، سارعت بوضع 3 شروط رئيسية لكي توافق على حكومة المصالحة القادمة، وهي الاعتراف بدولة الكيان كدولة يهودية، وأن يتم مصادرة سلاح حماس كليا، وقطع العلاقة مع إيران..

والحقيقة لا يوجد بها شرط يمكن مناقشته من حيث المبدأ، فكلها شروط خارج النص، ولا قيمة لها مطلقا في أي عملية سياسية قادمة، حيث المطلوب من دولة الكيان تلبية الشروط الفلسطينية وليس العكس، وهذا ما على القيادة الفلسطينية الموحدة أن تدركه جيدا..

على اسرائيل ولكي يتم قبولها في المنطقة ضمن أي صفقة سياسية، ان تعترف بدولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة رقم 67 / 19 لعام 2012.. وهي من عليها أن ترحل مستوطناتها ومصادرة كل سلاحهم من الضفة والقدس، وأن تلغي كل القوانين التي تميز بين الفلسطيني وغيره، وأن تعيد صياغة قانونها الأساسي وفقا لروح السلام وليس روح الحرب والعداء..

وأن تعلن قبولها بحل مشكلة اللاجئين وفق قرار 194..

اسرائيل هي من عليها "شروط" وليس الطرف الفلسطيني، والغرابية أن تضع دولة الكيان قطع العلاقة بايران شرطا، وأمريكا "الراعي الأم" للكيان "تقيم علاقات ولها اتفاق نووي معها.. كما أن تركيا حليفة الكيان تعزز علاقاتها مع إيران بشكل متلاحق..

شرط ساذج يكشف أن ما قاله ترامب عن نتنياهو لم يكن "زلة لسان"، بأنه العقبة الأساسية أمام تسوية الصراع، رغم مروره سريعا على محمود عباس، بالتأكيد ليس متهما بأنه متشدد بل لعدم قدرته على القيادة للكل الفلسطيني، وتشرنق داخل منطقة فصائلية محددة، فبات عاجزا!..

شروط الكيان، رغم أن البعض العربي وأطراف فلسطينية تتمنى أن لا تنكسر، لكنها لن تصمد كثيرا، وعلى الرئيس عباس وفتح، قبل حماس وغيرها إعلان رفضهم تلك "الشروط"، وأن يبادروا بتبني شروط مضادة.. ونصيحة للرئيس عباس، رغم انه فقد القدرة على الإستماع للداخل، بأن يكف عن الرسائل غير الايجابية التي كررها ب"فرح" مع الاعلام المصري..

والى حين لقاءات القاهرة القادمة لبيت الجميع يكف عن تنفيس غضبه مما حدث بصمت وليس علانية.. فلسطين تستحق أن تكونوا أهلا لقيادتها رغم أنكم لم تحسنوا ذلك!

ملاحظة: شخصيا مع ترشيح محمود عباس لمنصب الرئيس ليعلم جيدا أن
"ذاكرة الشعب الفلسطيني لا تزال حية" ..الى الأمام يا عباس!

تنويه خاص: أول زيارة لملك سعودي الى موسكو يعود الفضل بها للملك الشاب
القادم محمد بن سلمان..ولكن اليس غريبا جدا هذا التأخير "غير المفهوم" ..حتى بعد
فككفة الاتحاد السوفيتي "البعبع"!

عن "التجنيد" و"عقيدة المؤسسة الأمنية الفلسطينية"!

كتب حسن عصفور/ في خطوة يمكن اعتبارها "المفاجأة الكبرى" منذ استلام
محمود عباس رئاسة سلطة الحكم الذاتي، بعد اغتيال الخالد ياسر عرفات، خرج
علينا أحد أعضاء مركزية فتح، منسق الارتباط المدني، وصاحب الرسائل
الأشهر لحصار قطاع غزة، باعلان عن "مرسوم عباسي" يفتح باب التجنيد أمام
الشباب الفلسطيني للمؤسسة الأمنية الفلسطينية..

أن يخرج حسين الشيخ، بهذه الطريقة "المسرحية" ليعلن عن مرسوم بهذه
"الأهمية الوطنية"، ليس سوى تجسيد للخفة السياسية التي كرسها "العهد
العباسي" خلال فترته منذ انتخابه يناير 2005، خاصة، وأن مثل هذا القرار الذي
يعتبر الأول من نوعه، منذ تأسيس السلطة الوطنية عام 1994، بعد توقيع
أوسلو، كان يفترض مناقشته وطنيا، وفي أطر تمثيلية، سواء اللجنة التنفيذية
لمنظمة التحرير، او مجلس الوزراء، أو حتى في إطار مركزية فتح..

الإعلان بهذه الطريقة، وبعد توقيع اتفاق التصالح، ليس سوى انعكاس للطريقة
التي تدار بها الحياة السياسية في الضفة الغربية، كون قطاع غزة لازال خارج
نطاق "التغطية الرسمية"، حتى ساعته، والطريقة بذاتها تكشف أن المسألة ليست
بحثا عن عملية تطوير في مظاهر العمل للمؤسسة الأمنية، بقدر ما هو بحث عن
كيفية التصدي لما حدث في قطاع غزة خلال سنوات الإنقسام، ونمو حركة
حماس العسكري..

"اعلان" التجنيد المسرحي، بدأ فاشلا حتى في الشكل الإخراجي له، وفضح كمية العورات التي أصابت المؤسسة الرسمية الحاكمة، وفقدانها التركيز والوعي المطلوب لإدارة "أزمته" التي أصيبت بها بعد اتفاق التصالح، ولنبدأ بتناول المسألة عبر عدد من التساؤلات ، عن ذلك الاعلان المسرحي، رغم انه ليس "جادا" ..

*هل هذا المرسوم تم نشره في الجريدة الرسمية، أم أنه لا زال طور الكلام داخل أروقة المقاطعة، حيث لا يمكن تسميته مرسوماً دون نشر.. وإن لم ينشر وتم الاعلان عنه بهذا الشكل، تكون تلك سقطة من سقطات بلا حصر وبلا نهاية لهذا الفريق، الذي يعتقد أن الكلام هو الرد على الكارثة السياسية القائمة..

*هل هذا التجنيد، سيكون إجبارياً كما التجنيد المعلوم في دول العالم كافة، للفئات الشبابية، لمدة محددة، أم أنه "تجنيد تطوعي" لمن يرغب به، مقابل راتب محدد..

*هل التجنيد، إجبارياً أو تطوعياً، سيكون لكافة أبناء فلسطين داخل الضفة والقطاع والقدس، دون تصنيف حزبي، بمعنى التجنيد للهوية الوطنية أم الهوية الحزبية، وعندها من هي الجهة الأمنية على تطبيق ذلك..

*هل التجنيد، إن لم يكن إجبارياً، محدد بسن معينة أم هو مفتوح لمن يرغب، وفق قواعد أمنية خاصة، وبراتب محدد..

*هل تسمح قوات الاحتلال بعملية "التجنيد" في الضفة والقدس لمن يحملون هوية السلطة، وفتح معسكرات وتدريب، وهل تم التنسيق معها مسبقاً على ذلك..

*هل يستمر التجنيد فقط لأبناء قطاع غزة لو رفضت اسرائيل ذلك في الضفة والقدس، وعندها هل يمكن تسميته "تجنيد وطني"، أم "تجنيد آخر" ..

بالتأكيد ستخرج كثير من الأسئلة لو تم تناول هذا الموضوع للنقاش الوطني، قبل أن يصبح مرسوم، ولكن الأهم من ذلك، كيف لمثل هذا القرار الهام، أن يتم اعلانه بهذه الطريقة الساذجة، وكيف يمكن للأطر الرسمية الموافقة على ذلك..

الاعلان بذاته هو اعلان بعدم ايمان عباس بأي مؤسسة رسمية فلسطينية، حتى لجنته المركزية، التي لا تقول له لا في أي قضية أو مسألة..

ولكن، وبعيدا عن تلك الأسئلة، نقف أمام ما قاله مندوب التنسيق المدني مع سلطة الاحتلال، بأنه " "نريد بناء عقيدة أمنية فلسطينية منسجمة، تحت قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، والمؤسسة الأمنية حامية المشروع الوطني الفلسطيني واللعب فيها غير مسموح إطلاقاً".

لم يوضح الشيخ، هل المؤسسة الأمنية المطلوبة ستبقى جزء من "آلية التنسيق الأمني" مع الاحتلال وأمريكا، وتقدم لهم "خدمات أمنية" دون علم المؤسسة الرسمية الفلسطينية، بل في خلاف مع قرارها الرسمي، الذي أقره المجلس المركزي الفلسطيني، باعتباره الإطار الأعلى في غياب المجلس الوطني، حيث قرر بشكل قاطع وقف التنسيق الأمني مع سلطة الاحتلال، وتحديد كل أشكال العلاقة معها منذ نهاية عام 2015.. وهي القرارات التي أدار لها رئيس المؤسسات الأمنية كلها محمود عباس الظهر، واستمر في التنسيق وتقديم الخدمات الأمنية للأمريكان، واستحق عليها الشكر العلني من الرئيس الأمريكي ترامب، خاصة ما يتعلق بمعلومات أمنية حساسة عن دول عربية..

يبدو، ان العقيدة الأمنية التي يتحدث عنها الشيخ، هي عقيدة التنسيق الأمني، وعندها هل يصبح التجنيد خدمة لأهداف وطنية أم لأهداف تختلف كثيرا بل وتفترق عن "البعد الوطني" ..

مواجهة "الإعلان المسرحي" ضرورة وطنية باعتباره تصد للعبثية السياسية التي تدار بها منظومة العمل، بكل ما تنتجه من مخاطر سياسية كبرى..

ملاحظة: الرئيس المصري السيسي اتصل بالملك الاردني لوضعه في صورة اتفاق القاهرة.. الخطوة جيدة ولو تأخرت.. كان الأولى كان يذهب عباس بشخصه الى الملك ويضعه في صورة تفاصيل الحدث.. لكن الفهم زينة!

تنويه خاص: الفصائل الفلسطينية، عدا فتح، تطالب بالغاء اجراءات عباس ضد قطاع غزة، السؤال رفض عباس الاستماع الى غالبية الفصائل الا يمثل خروجا عن الغالبية الوطنية، لو أضفنا لها حماس والجهاد.. عباس وفصيله على هيئ اقلية متسلطة!

غرفة طوارئ " لعملية التصالح " .. ضرورة!

كتب حسن عصفور/ منذ أول أيام توقيع "عقد التصالح" بين حركتي فتح وحماس تحت الرعاية والإشراف المصري، والإشاعات لا تتوقف حول ذلك العقد، وغالبا، ما تميل الى ان "الفشل" نتيجة حتمية له، ليس تمسكا بنشأوم بات جزء من حياة الفلسطيني، منذ أن نجح التحالف المعادي من إغتيال القائد المؤسس ياسر عرفات، بل انعكاسا لسلوك الطرفين في كيفية التعامل وآلية الحركة، ورد الفعل لكل منهما في حال بروز أي "سوء تفاهم"، عند البحث التنفيذي..

قطاع غزة، يبدو وحيدا ساحة التنفيذ لذلك العقد التصالحي، تكريسا لأن "النكبة الانقسامية" حدثت فوق أرضه، وهذا بعض الحقيقة السياسية التي يشهدها الواقع الفلسطيني، وتعكس طريفة تفكير عقيمة، وقصيرة النظر، إذ أن "النكبة الانقسامية" طالت المؤسسة الفلسطينية بكل مكوناتها، وتكرست كواقع حيثما هناك "تواجد" للفلسطيني..

ولأن الحركة قاصرة على جزء من مكان "النكبة الانقسامية، لن يحدث تطور ملموس يمنح الفلسطيني قوة أثر يمكنه الخروج من حالة "التشاؤم" المزمنة، ما يستدعي من طرفيها أن يسيرا ضمن عمل جاد لوضع نهاية حقيقية لتلك المأساة السياسية..

قطاع غزة، الأكثر حيوية في تنفيذ "عقد التصالح" بحكم سيطرة حماس الكلية على مقاليد الأمر، وعمليا تبذل جهدا كبيرا لتبيان حسن نواياها للخلاص من أثر ما صنعتها بيدها وبيد غيرها، ومساعدة آخرين، وترتبط حركة التنفيذ مع حركة سياسية اعلامية تميل الى تكريس الإنطباع بأنها جادة، وبغير رجعة الى إنهاء مظاهر النكبة الانقسامية، بعد أن أدركت يقينا عمق الكارثة التي لم تجلب لها سوى كثيرا من "الويلات السياسية" وقليل من الربح التنظيمي..

وفعل حماس لا يقابل ولا يقارن بفعل الطرف الآخر، حركة فتح، حيث البطئ والتردد هو ناظمها في التنفيذ، والسمة الأبرز، أن حركة فتح، وبتعليمات من رئيسها محمود عباس، لا تزال تضع إعلامها بكل أشكاله، خارج نطاق التغطية الوحودية، وتصر أن يبقى "منغلقا لذاتها"، حتى أنه لا يجري ابدا إعلام غير فلسطيني، وكأن المصالحة حدث ثانوي لا أكثر..

بالتأكيد، ذلك ليس سوء إدارة أو قلة دراية بقيمة الحدث، وكيفية التعامل معه، بل سلوك ناتج عن "قرار مسبق"، أن تبقى حركة التصالح بعيدا عن المؤسسة الفتحاوية واعلامها المسمى زورا وتدليسا بالإعلام الرسمي الفلسطيني.. وعله الساقط الأكبر في مرحلة تنفيذ "عقد التصالح" ..

ومع سقوط الإعلام الرسمي تغيب كل المشاهد المتوازية لحركة تنفيذ العقد عن الضفة الغربية والقدس، ليس بسبب إحتلالي هذه المرة، ولكنه بسبب السلطة الرسمية وأجهزتها الأمنية، التي تمنع - ترفض وتلاحق أي نشاط جماهيري يمكنه أن يجسد فعلا تعريزيا لحركة "عقد التصالح" ..

كيف يمكن للفلسطيني أن يتفاعل بشكل إيجابي في أي مدينة بالضفة، وهو لا يرى أي نشاط يوازي حركة الحدث في قطاع غزة، ليس بمظهر "تسلم السلطات" أو "نقلها" من هذا لذاك، بل بسلوك جماهيري وعملي يعزز حركة الانتقال السلمي..

فعاليات لها مسميات بلا حصر، لو أريد لها أن تكون.. ينظمها طرفي "عقد التصالح"، وبمشاركة كل من يرى انه مع تلك العملية، تأسيسا لمرحلة جديدة، وتؤكد أن المسألة ليست رضوخا للآخرين بل هي رضوخ لإرادة الشعب الفلسطيني ومصالحته العليا..

ولأن الحقيقة السياسية الراهنة تنبئ بغياب القناعة الجادة بما حدث، وأن السلوك التنفيذي يبدو وكأنه "تنفيذ آلي"، يتوقف مع أي عطب، وتبدأ رحلة صناعة الأزمة من اللاشي ليس للبحث عن حل فوري، بل لإشاعة جو أن العقد لا تزال عصية على الفك، وما أحدثته رئيسة سلطة جودة البيئة نموذجا صارخا، عندما تعطلت حركة التسليم، فأحالتها الى "عقدة العقد"، دون أن تدرك أنه أقل كثيرا من خلق أزمة وهمية، وبدلا من البحث الهادئ خرجت لتبحث "بطولة وهمية" بين معارضي "حركة التصالح" ..

ولم تكتمف بذلك، بل أنها تمادت بإعلانها مغادرة قطاع غزة، وعودتها الى حيث "بيتها - أهلها و"سلطتها" في بقايا الضفة.. موقف وسلوك يكشف أن البعض يتعامل مع التصالح كحركة تجارية وليس عملية سياسية مركبة، والأكثر دهشة التعامل مع قطاع غزة كمنطقة للزيارة، وليس جزءا من وطن..

لو أن فتح، ورئيسها وحكومتها حقا على قدر من الوعي والمسؤولية، لما إنتظرت على من تصرفت ذلك التصرف المثير سوءا ورداءة سياسية، ولأصدرت أمرا فوريا بإقالتها، ليس لغضب من عدم تفاهم مع من كان مسيطرا في غزة، بل لكيفية التعامل مع قطاع غزة، وحكرتها المسرحية لمغادرته فورا الى وكأنه "رجس من عمل الشيطان" ..

ولكي لا تسير المسألة في حركة تيه سياسي جديد، لما لا يتم تشكيل "غرفة طوارئ مشتركة" من الفصيلين، ولا ضرر لو كان بها شخصيات وطنية، لتراقب آلية التنفيذ وتسارع في حل أي "عقدة" بروح التصالح - التشارك، وليس بمظهر التصيد الرديء.. كي نمح العملية قوة وجدية، والفلسطيني أملا وتفأؤلا.. والبحث في تعميم "التصالح" حيثما كان ضرورة له، وليس عبر تفاهم شفوي يعتبر الهاتف ووسائل التواصل هي الحل.. غرفة مشتركة كما غرف العمليات الأمنية.. نعم هي ضرورة فليتكم تفكرون وقبل الذهاب الى القاهرة!.

ملاحظة: محاولة إغتيال مسؤول الأمن الداخلي في قطاع غزة كشفت أن البعض يجر للتصالح بسلاسل، وكأنه ينتظر أي حدث لـ"يخلع" ..يا طالبي "الخلع" مصيركم منيل بستين نيلة!

تنويه خاص: لما تقرأ لشخص ينتشر في كل مكان، بأنه لم يتصل مع قائد حماس ليطمأن على مسؤول الأمن الداخلي إلا بتكليف رئاسي.. في ممكن نلاقي سخافة أكثر من هيك!

لقاء فتح وحماس في القاهرة "ضرورة تسوية" أولا!

كتب حسن عصفور/ بعد عشر سنوات وثلاث أشهر من إنقلاب حماس الحزيراني 2007، وبعد عشر سنوات من "خطف" فتح للمجلس التشريعي الفلسطيني، تلتقي الحركتان، اساس النكبة الثالثة، في القاهرة اليوم 10 أكتوبر 2017، وهما مجبرتان على بحث سبل طريق إنهاء الانقسام الوطني، ليس حبا ورغبة ذاتية نابعة من إدراك لجوهر خطر ذلك على القضية الفلسطينية، فما لحقها من ضرر فاق كل تقدير ممكن، خاص لجهة تعزيز "المشروع التهودي"

في الضفة والقدس، الذي أصبح "كيانا قائما"، مضافا له كارثة فتح باعترافها بـ"شرعية تهويد البراق ساحة وحائطا"..

لقاء اليوم، هو لقاء الضرورة، وليس لقاء الرغبة، وإن كان حماس "فتح" للتصالح أقل كثيرا من حماس "حماس"، رغم "حرب اللغو الكلامي"، كونها تعلم يقينا أن مكانتها في الضفة والقدس اصابها وهن لا بعده وهن، وأنها فقدت كثيرا من "بريقها" داخل المخيمات بالضفة، خاصة مع تعزز تيار الاصلاح بقيادة النائب دحلان، مضافا لما أنزلته سياسة رئيسها محمود عباس من "مصائب كبرى" بالمشروع الوطني..مع أن حماس خسرت في قطاع غزة كثيرا جدا مما إدعته وألحق ويلات إنسانية - سياسية بأهل القطاع، ودورها الانقسامى في إنهاك المشروع الوطني..

كلاهما يلتقيان، وهما يعلمان يقينا، أن ما بعد اللقاء سيكون جزءا من "رغبة إقليمية - دولية" تستبق الصفقة السياسية التي بدأت ملامحها تظهر الى العلن، ولم تعد سرا بين أروقة البحث، خاصة بعد تصريحات الرئيس الأمريكى ترامب قبل ايام من "لقاء التصالح" بين فتح وحماس، بالحديث الصريح عن تسوية فلسطينية اسرائيلية للصراع الشرق أوسطى، وفي اليوم التالى أعلن الرئيس المصرى عبد الفتاح السيسى، راعى لقاءات "التصالح"، يوم 8 أكتوبر 2017 أن "التحركات المصرية الرامية لمساعدة الاشقاء الفلسطينيين في بدء مرحلة جديدة من وحدة الصف الفلسطينى تمهد للانطلاق نحو سلام عادل بين فلسطين وإسرائيل".

ولا نعتقد، ان هناك أسرار كبرى لا تزال غامضة فيما بعد هذا الوضوح السياسى من رئيس "الراعى الأساسى للسلام" أمريكيا، وراعى التصالح الوحيد، مصر، في أن جوهر عملية دفع التصالح هو ضرورة البحث في "تسوية شرق أوسطية"، اساسها الفلسطينى - الإسرائيلى، وحاضنتها الرسمية المنطقة والإقليم..

الحرص المصرى وبالتنسيق مع أطراف دولية وعربية ذات مصلحة راهنة في إنهاء الانقسام، ليس كما سبقه من محاولات في زمن ماض، فللمرة الأولى تربط مصر علانية بين "إنهاء الإنقسام الفلسطينى" والتسوية السياسية، بل ربما المرة

الأولى التي تبيح مصر موقفا سياسيا مرتبطا بالوحدة الفلسطينية شرطا، وليس رغبة..

ولو عادت ذاكرة البعض، قليلا الى أسابيع ليست بعيدة الى تصريح وزير الخارجية الروسي في شهر سبتمبر بالسعودية، عندما اشار الى أن "الإنقسام الفلسطيني هو العائق الرئيسي أمام الوصول الى تسوية فلسطينية اسرائيلية" ..

هذا الوضوح من قبل أمريكا، روسيا ومصر الحاضنة، مع تحالفها العربي، هو القاطرة التي تجر "عربة التصالح الفلسطيني"، خاصة مع صمت الآخرين، بما فيهم غير الراغبين بنجاح أي دور مصري في هذا الملف، او أي ملف (حتى الترشح لكأس العالم في روسيا)، لكنهم أضعف أو أجبن من الحديث العلني المعارض، بعد ان فشلت كل أشكال العرقلة عبر "أدوات وكيلة" لهم داخل طرفي المعادلة الفلسطينية..

وعليه مفتاح التصالح الراهن هو سياسي بامتياز، مرتبط ارتباطا وثيقا بل وأساسيا بالتسوية التي تسير دون ضجيج، والأدهى دون معارضة حقيقية، سوى بنفي وجودها، وللمرة الأولى نجد أن حماس مطلوبة بشدة لهذا المسار، بل أنها باتت "شرطا لا بد منه" لتلك التسوية..

لقاء القاهرة اليوم بين فتح وحماس، ليس لقاء محليا، وليس لقاء فلسطينيا فحسب، بل هو جزء من رغبة أشمل تراقب ومنتظر.. مع سلة "المكافأة والعقاب" ..!

ملاحظة: تصريحات "بطل تهويد البراق" (الرجوب) تكشف سذاجة سياسية نادرة.. الزلمه بده يستلم غزة بدون اي مظهر لسلطة حماس.. طيب يا "أبو العزائم" والأجهزة الأمنية بتقدر عليها.. الهبل موهبة!

تنويه خاص: قوى غزة السياسية تلتقي بشكل متلاحق تبحث تناقش تتفق لا تتفق لكنها تلتقي.. ذات القوى في الضفة لا تلتقي ولا تبحث ولا تختلف ولا تتفق.. بالكوا شو السبب!

"مفاجآت روسية" شرق أوسطية!

كتب حسن عصفور/ من المرات القليلة التي يحضر بها مسؤول دولي لزيارة تل أبيب، ولا يجد طريقه لزيارة رام الله، حيث مقر السلطة الفلسطينية الرسمي، الى حين أن تصبح القدس عاصمة محررة لدولة فلسطين المرتقبة، حيث "التقاليد السياسية" فرضه المؤسس الخالد الشهيد ياسر عرفات منذ نشأة السلطة الوطنية عام 1994، ورسخ ذلك تأكيدا على مكانة فلسطين الرسمية والدولية..

ولكن، سجلت روسيا خروجاً عن ذلك "التقليد"، عندما وصل وزير دفاعها سيرجي شويغو، الاثنين 15 أكتوبر 2017 الى تل أبيب، في زيارة استمرت عدة أيام، دون أن يطرق باب رام الله، ولا بمكالمة هاتفية، وبالقطع، لا يمكن اعتبار عدم زيارة وزير الدفاع الروسي الى مقر محمود عباس وحكومته، تجاهلاً سياسياً بالمعنى المتداول، بقدر ما كان رسالة الى تل أبيب وواشنطن، حول المهمة الرئيسية التي حضر من أجلها، المتعلقة بالجبهة الشمالية مع سوريا، وبحث سبل المشهد فيما بعد الهزيمة الكبرى لداعش، والعلاقات السورية الاسرائيلية، وعلاقة ايران وحزب الله في مستقبل الترتيبات التي بدأت ملامحها تطل مع زيارة شويغو..

روسيا بدأت في صياغة أركان التسوية للمسألة السورية بكل عناصرها، سواء ما يتعلق بمستقبل الدولة ونظامها، بل ودستورها القادم، ومؤتمر اعمار سوريا، والدور العربي خاصة المصري في ترتيبات جوهرية تخص المسألة السورية، وأيضاً ما يتعلق بمستقبل التواجد الإيراني العسكري والسياسي، وقوة حزب الله المتنامية، الى جانب القوة العسكرية الروسية في سوريا والبحر المتوسط، قواعد واسطولا وأنظمة سلاح متطورة، خاصة منظومة الصواريخ أس 400 التي عرفت طريقها للأرضي السورية..

"عناصر التسوية" بدأت تلوح في أفق دون ترتيبات كبرى، وعلى الطريقة الروسية في سوريا عبر المبدأ الجديد في سلوكها "فكفكة العقد عقدة عقدة"، وكأنها تعيد استنساخ مبدأ كيسنجر الشهير "الخطوة خطوة".

ومقدمة ذلك التطبيق كشفته صحيفة "جيروزايم بوست" الاسرائيلية، التي تصدر باللغة الانجليزية، عن موافقة روسيا عبر وزير دفاعها، بتوسيع المنطقة العازلة

عند الحدود السورية الإسرائيلية الى 10 - 15 كم، بعد أن طالبت تل أبيب أن تكون بعمق 40 كم، وهو ما رفضته روسيا..

المؤشر من هذه المعلومة، التي لم تنف من الأطراف ذات العلاقة، روسيا واسرائيل، سوريا وايران وحزب الله، انها تعلن قيام موسكو الدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل حول المستقبل نيابة عن تحالفها "السوري - الإيراني وحزب الله"، وهي المرة الأولى في تاريخ الصراع العربي أن يحدث ذلك التفاوض بالإنابة..

هذه المعلومة تشير الى أن التفاوض قد بدأ عمليا من الجانب الأكثر قلقا تاريخيا لدولة الكيان، وهو عنصر الأمن، والذي أصبحت روسيا تتحكم به الى حد كبير من خلال البوابة السورية، وبالتوازي اتصل نتنياهو، بعد زيارة شويغو يوم الأربعاء 18 أكتوبر بالرئيس الروسي بوتين لبحث الملفين السوري والإيراني..

وبالتزامن مع التحرك الروسي على الجبهة الشمالية، وجه المندوب الروسي في الأمم المتحدة انتقادا حادا لكل من أمريكا واسرائيل، خلال جلسة مجلس الأمن، يوم الأربعاء 18 أكتوبر، التي كانت مخصصة لبحث قضيتي الشرق الأوسط وفلسطين، بعد تجاهلهما الحديث عن القضية الفلسطينية، مكتفين بالهجوم على إيران.

المندوب الروسي فاسيلي نيبينزيا، قال "هذه الجلسة ليست مخصصة للحديث عن إيران أو عن الاتفاق النووي، نحن هنا للحديث عن مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية".

وفيما يشبه "المفاجئة السياسية" إن لم تكن مفاجئة كاملة الأركان، أعلن المندوب الروسي أن بلاده تدعو إلى عقد قمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في موسكو..

ما حدث من المندوب الروسي، قد يكون نادرا ومنذ سنوات بعيدة، وتحديدًا بعد نهاية العصر السوفيتي، انتقاد مباشر وصريح دون أن يجد صدا أو انفعالا من واشنطن وتل أبيب، وأكمل قنبلته السياسية بالاعلان عن دعوة طرفي الصراع الفلسطيني والاسرائيلي الى قمة في موسكو، وهي المرة الأولى التي تبادر بها روسيا للتدخل المباشر في مسار التفاوض - اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية، ما

يكشف أن هناك "ترتيبات جارية" للبحث عن "تسوية سياسية شاملة" في المنطقة، بوابتها فلسطين مع ما بها أيضا من بعد أمني مصاحب للجبهة الشمالية، حيث الجبهة الجنوبية وما تمثله من قوة سلاح تفوق كثيرا ما كان سابقا، فالحديث عن "ترسانة متطورة" تملكها حماس ومعها الجهاد الاسلامي، فرض تواسلا روسيا خاص، مع مصر وحماس، وتجاهل عباس، لبحث تلك المسألة استباقا لأي تسوية محتملة..

مفاجآت روسيا لن تقف عن حدود "جس النبض"، كما يعتقد البعض، بل تذهب بعيدا الى "هندسة الصفقة الكبرى" لتكون قاعدة "الحل الاقليمي" المنتظر..

روسيا تحركت بخطى تفوق حركة "الدب الروسي" التقليدية، تحرك متعدد الجبهات ومتنوع الأشكال.. الحل قادم تأكيدا، ولكن كيف سيكون، تلك هي المسألة التي تستحق بحثا حقيقيا من أطراف المعادلة الوطنية الفلسطينية خاصة في لقاء القاهرة القادم يوم 21 نوفمبر 2017..

ملاحظة: كيف لعضو تنفيذية منظمة التحرير أن يعلن نفيًا قاطعا لما تسرب عن احالة آلاف من رجل الأمن الى التقاعد، ليخرج ضابطا ع ويؤكد الاحالة.. ليت البعض يحترم ما تبقى من مظهر للإطار التمثيلي ويصمت عندما لا يعرف.. الصمت ملح الرجل في "الزمن العباسي"!

تنويه خاص: فتح فتحت النار على اعلاميين مصريين وسفراء سابقين للمرة الأولى منذ زمن.. شكلها مقبلة على "معارك اعلامية - سياسية" من كل حذب وصوب.. القادم أسود لمن يستغفل أهله!

نفرح لدرجة البكاء عشقا بك ..يا محروسة من الحسد!

كتب حسن عصفور/ نعم ولأنها مصر عامود خيمتنا نكسر كل الحواجر والمحظورات عشقا في "المحروسة أم الدنيا"، فرحة خرجت عن كل مألوف طافت أجواء فلسطين، وطنا وشعبا، فرضت فرحة النصر الكبير بعودة مصر

الى مكانتها في الرياضة، كما تعود بقوة الدفع القومي لريادتها في السياسة، فرضت حضورها على كل ما في فلسطين..

ليلة النصر الكبير بتأهل مصر الريادة الى كأس العالم بموسكو، كانت إختبار الحب الفلسطيني، خاصة الغزي منه، لمصر لم يحتاج مخرجا ليعيد تزيين الكلام، ولا ترتيب جمل باردة "منمقة"، تقال كذبا ونفاقا، او خوفا وهلعا، بل كان فرح طاغ رآه من احب رؤيته.. رقصت غزة بكامل هيئتها السياسية قبل الشعبية، كسروا كل "التقاليد" من اجل عيونها هي.. عيون "أم الدنيا"..

فرح ليس لفوز في مباراة، فتلك كرة القدم التي تفرض فوزا أو خسارة، لكنه فرح لمن منحت فلسطين أملا سياسيا يزحف بقوة كي يعاد الإعتبار له، بعد كل سنوات الألم والمرارة التي منحت عدونا القومي ما لم يحلم به يوما من فرض لوقائع، كان بعضا منها يكفي لتفجير "ثورة غضب" تبدأ ولا تنتهي سوى بإنهاء ذلك..

فرح فلسطين، في ليلة "عبور مصر الى موسكو" عشية يوم نصرها بعبورها الكبير في أكتوبر 1973، رسالة الى صغار الأمة، وصغار فلسطين معهم، ان مصر ليست "حدثا عابرا"، بل هي روح الأمة، تفرح محيطها وخليجها، شرقها وغربها، فبها ومعها ندرك قيمة الإنسان العربي، دونها تحضر كل أشكال "الخسة السياسية". لم يكن من باب الترف أن كان يقال في زمن مضى عند تعريفك بأنك عربي، دون تفكير من غير العرب، آآه من بلد ناصر..

لمصر الفرحة ولنا الفرحة والبكاء حبا و عرفانا وشوقا لمصر التي نحب، والتي نريد وننتظر، وفلسطين ربما هي الأكثر ترقبا وانتظارا لمصر عامود الخيمة التي بها نذهب الى طريق تحقيق "الأمل الوطني"..

كم نفخر أن يتزامن نصر مصر ونصرنا بإحتضانها لقاء فلسطيني في طريق إعادة الإعتبار للقضية الوطني نحو إنهاء سنوات عشر عجاف هي الأكثر إنحطاطا سياسيا منذ النكبة الكبرى والنكسة الكبرى.. لقاء وطني فلسطيني في قاهرة ناصر العز الوطني..

فلسطين تشارك مصر فرحها تقديرا و عرفانا وتجسيدا لمسيرة لا يعرف حقيقتها سوى ابناء فلسطين..

هل تعيد فلسطين حبا للشقيقة الكبرى بصناعة ما يجب صناعته من إعادة بناء "الأمل الوطني"، وإنهاء مسار نكبة ثالثة.. هل يكون عرفانا بحب مصر يوم الثلاثاء يوما فلسطينيا في حب مصر قبل حب فلسطين.. هل تفعلها فتح وحماس ويعلنان "عبورهما" نحو أول خطوات "النصر السياسي".. ذلك ما ننتظر.. ذلك ما يجب أن يكون.. ذلك الهدية الأهم لمصر العروبة حبا لنصر طال زمنه..

تحيا مصر شاء من شاء وأبى من أبى.. هي أنت دون غيرك قالوا أنك "ام الدنيا" ..

فرحنا لك بكينا من أجلك ..يا مصر كم نشواق لك يا عامود خيتمنا لننتصر بك ومعك!

ملاحظة: غزة ومصر حنة واحدة.. هكذا كان مشهد ساحات القطاع ومنازله..مباراة مصر مع الكونغو فضحت سيرة العشق الغزي للمحروسة من الحسد!

تنويه خاص: شخصا مع المسيرة النسائية المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية التي شهدتها أريحا ضد العدوان الإسرائيلي..من ينادي بدولة فلسطينية وحق شعبنا في تقرير مصيره يستحق التقدير ..كفانا خلطا بين الحق والحقد!